المرأة الريفية العاملة وتحدياتها التنموية على الأمن الأسري
(بحث سوسيولوجي ميداني في عكار)

د. فداء إبراهيم المصري[1]، الجامعة اللبنانية

ملخص:

تَعيش الأسرة الريفية في لبنان سلسلة تحديات جراء ما تَشهده من تحولات مجتمعية، انعكست على أدوار أفراد الأسرة في المجتمع المحلي، وما نتج عن هذه التحولات من ظهور لتبادل الأدوار بين كل من المرأة والرجل، تجاه واجباتهما الأسرية. إن انخراط المرأة في ميدان العمل عزز للأسرة أمنها الاجتماعي واستقرارها المادي، مما فرض تحديات تنموية كثيرة أثقلت على كاهل المرأة العاملة تجاه الحفاظ على البنية الداخلية لأسرتها، تحت تأثير مظاهر الحداثة الراهنة ومستجدات العصر. مما تأثر معها وظائف الأسرة بشكل عام تجاه أفرادها نتيجة لهذه المستجدات التي فرضت نفسها عليها ضمن البيئة الريفية. "أن دخول المرأة ميدان العمل شكل تحدياً تنموياً مزدوجاً في آنٍ معاً ، سواء على الأمن الأسري من خلال تحقيق أمن معيشي واستقرار اجتماعي من ناحية، أو من خلال وجود ضغوطات نفسية تعيشها المرأة العامل جراء سعيها للتوفيق بين دورها المهني ودورها المنزلي من ناحية أخرى. وهذا يعود إلى تغير في الوظائف والأدوار المناطة بالمرأة عبر انخراطها في ميدان العمل، فانعكس بشكل مباشر في تبدلات بنّيوية طالت الأسرة الريفية سواء في ظهور تعاون بين كل من المرأة والرجل، إزاء مشاركتهما مسؤولياتهما وفق ما تشهده الأسرة الريفية من تغيرات طالت تبدل في الأدوار والعلاقات السائدة في نظم أسرتهما الداخلية، وعلى النسق الداخلي للمجتمع الريفي المحيط بهما ككل".

الكلمات المفتاحية: الأمن الأسري؛ التحديات التنموية؛ الأم العاملة؛ الأسرة الريفية

Mots clés: Sécurité de la famille; Défis de développement; Mère travailleuse; Famille rurale.

مقدمـــــــة:

تعيش الأسرة الريفية في لبنان سلسلة تحديات جراء ما تشهده من تحولات مجتمعية، انعكست على أدوار أفراد الأسرة في المجتمع المحلي، جراء مواكبتهم لمظاهر الحداثة ولمستجدات العصر. وقد تأثرت مع هذه المستجدات الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للأسرة التي تمارسها تجاه أفرادها. مما أوجبت هذه التحولات المعاصرة إلى انخراط المرأة في سوق العمل تحت تأثير الضغط الاقتصادي ومن أجل مساندة أفراد أسرتها في تأمين معيشتهم؛ خاصة مع انتشار لمظاهر عجز الرجل الريفي في قدرته على توفير نفقات أسرته، في ظل تنامي الاحتياجات ومتطلبات العصر الراهن. بالوقت عينه نجد بأن هذه التحولات المجتمعية والاقتصادية قد فرضت على الرجل في اختياره الزواجي للمرأة العامل كشريكة له؛ عند تفكيره ببناء أسرته الصغيرة، لكي يحظى بتأمين مساندة الزوجة له بالأعباء الاقتصادية، وتحمل معه الأعباء الأسرية المعيشية المختلفة. وذلك ضمن الاعتراف بمبدأ الشراكة والتفاعل الحقيقي في الأدوار مع من اختارها زوجة له. إذ نجد بأن المرأة الريفية تساهم عبر دورها كشريكة فاعلة في بناء مجتمعها المحلي، من خلال اسهاماتها الاقتصادية التي ترتد في دعم أسرتها بشكل أو بآخر محققة التنمية الاجتماعية والأمن الأسري لهم. إذ نلحظ بأن لها دور حقيقي تجاه خدمة مجتمعها الريفي، إضافة إلى تحمل مسؤولية أسرتها أناء تحملها أعباء المصاريف، والعمل من قبلها على تأمين كافة المستلزمات المادية والخدماتية المختلفة من تعليم وطبابة وإسكان، التي فرضتها التطورات الاقتصادية والاستهلاكية المعاصرة تجاه أفراد عائلتها.

[1] fidamasri4@gmail.com

بالمقابل نجد بأن تدخل المرأة المهني يعود إلى توفر عامل ثقافي–تعليمي بارز ساند انخراطها مهنياً في مختلف مجالات العمل، ألا وهو متابعتها التحصيل العلمي ونيلها الشهادات والتخصصات الجامعية المتنوعة التي قد حصلّتها عبر متابعتها الدراسة من جهة؛ لا سيما متابعتها الدراسات العليا وصولاً للدكتوراه بمختلف الاختصاصات التي توفرها الجامعات في لبنان. ومجاراتها للتخصصات المستحدثة المرافقة للثورة التكنولوجية التي ترافق المجتمع الإنساني الراهن. إلى جانب تقبل النسق الثقافي للمجتمع الريفي فكرة انخراط المرأة ميدان العمل بمختلف مجالاته من جهة أجرى. وكل ذلك من أجل تحقيق طموحها وذاتها واستثمار علمها بما ينفع مجتمعها وخدمة لأسرتها وأمنها المعيشي في آنٍ معاً.

بناء على ما تقدم، نجد بأن **الأسباب الموجبة** لتنفيذ هذه الدراسة، تبرز من خلال تقصي الدور التنموي للمرأة الريفية العاملة وما تعيشه من تحديات جمة في سبيل تحقيق الأمن الأسري. انطلاقاً مما تُحققه من إسهامات تجاه أفراد عائلتها جراء انخراطها ميدان العمل؛ وما انعكس ذلك في تحولات عديدة أصابت بنّيان الأسرة الريفية. جراء التغيرات المجتمعية التي يشهده الريف فيما بعد الثورة التكنولوجية، وما تعيشه المرأة الريفية العاملة من تحديات تجاه تحقيق أمن أسرتها بمختلف مجالاتها.

وتكمن **أهمية** هذه الدراسة من خلال ما تطرحه من ظواهر تتعرض إليها الأسرة الريفية، ولا سيما مون خلال التعرض إلى التحديات التي قد تواجهها المرأة في تحقيقها لأسرتها أمنها الاجتماعي. خاصةً بأن المجتمع الريفي يعيش الكثير من التبدلات على صعيد العلاقات الأسرية، انطلاقاً من تبدل للأدوار المفروضة على كل من الزوجيين. وهذه التحولات المجتمعية قد نتجت جراء انخراط المرأة في ميدان العمل، وما يفرضه عليها هذا الالتزام بطبيعة عملها من تمضية أوقات مطولة خارج المنزل، وتغييب لدورها في متابعة شؤون عائلتها وأبنائها. وهذا الغياب النهاري المطول عن منزلها؛ يجعلها في حالة تقصير عن واجباتها الأسرية من أجل تأمين مستلزمات عملها وما يتطلبه من شروط وأعباء وظيفية، والالتزام بالدوام والقيام بالدور والواجبات المهنية المفروض على المرأة العاملة. وهنا تبرز الأهمية التي تكمن وراء دراستنا هذه، خاصة أن هناك ندرة بحثية في دراسة التحولات الأسرية والمجتمعية للمجتمع الريفي المعاصر، وما يشهده من تبدلات عميقة الأثر جراء انخراطه بمظاهر الحداثة الذي انعكس على البنية الداخلية لهذا المجتمع، أفقدته شيء من الخصوصية المجتمعية الذي كان يتمتع به سابقاً لدى مجتمعنا العربي بشكل عام واللبناني بشكل خاص.

فمن أبرز **الأهداف** التي تسعى إلى تحقيقه هذه الدراسة؛ الكشف عن أبرز التحديات التنموية التي تواجهها المرأة العاملة والموظفة في المجتمع الريفي وفق ما تحققه من دعم اجتماعي واقتصادي للأسرة المحيطة بها. إلقاء الضوء على أبرز إسهامات الأم الموظفة تجاه تعزيز أمن أسرتها بمختلف جوانبها. إلقاء الضوء عن واقع الأسرة الريفية وما تتعرض إليه من تحولات في العلاقات والوظائف جراء دخول الأم نطاق العمل، والتي تنعكس على توزيع الأدوار التي يُمارسها أفرادها ضمن النسق العائلي الموسع. فضلاً عن تحقيق أهداف عديدة نسعى إلى تحقيقها عبر هذه الدراسة السوسيولوجية، وأبرزها هي:

1. تبيان التحديات التي تواجهها المرأة العاملة إزاء واجباتها الأسرية ومتطلبات الأعباء المنزلية المختلفة.
2. التحقُق من الانعكاسات التنموية لعمل المرأة المهني على بُنية أسرتها وأمنها الاقتصادي.

3. تبيان أثر عمل المرأة خارج منزلها على الدور التربوي لأبنائها ومتابعة شؤونهم وقضاياهم.
4. تحديد التحولات التي تواجه الأسرة الريفية من تبدل للأدوار والعلاقات في المجتمع الريفي المعاصر.
5. كشف التحديات التي تواجهها الأسرة الريفية في أمنها ودورها كوحدة مجتمعية أساسية ضمن المجتمع الأوسع.

تُعد الأسرة الجماعة الأولية الأساسية التي تَضمن للمجتمع استقراره وتُحقق أمنه وتماسك بُنيته الداخلية، بحكم ما تمارسه من أدوار ووظائف عديدة تتحمل عبرها الأسرة مسؤولياتها تجاه أبنائها وأفرادها. حيث تقوم الأسرة بتوفير سبل الرعاية المختلفة سواء للأبناء من جهة أو لكبار السن من جهة أخرى. في ظل تفاعل بين أكثر من ثلاثة أجيال ضمن وحدة سكنية واحدة. بالوقت عينه فإن المرأة تُشكل العنصر الأساسي والمحوري في متابعة شؤون أفراد أسرتها تجاه تعزيز أمنهم الأسري واستقرارهم العاطفي والاجتماعي. وهذا الدور يتحدد تبعاً لما يفرضه عليها النسق الثقافي الموروث من أدوار أسرية مناطة بالمرأة وألزمها تحمل مسؤوليات عديدة؛ كالواجبات المنزلية وإعداد الأبناء ورعاية شؤونهم وما إلى ذلك من مهام فرضها المجتمع عليها ضمن الفضاء الداخلي التي تتمحور حوله **إشكالية** دراستنا هذه.

كما نجد أن الأسرة الريفية تتعرض إلى الكثير من التحولات والتبدلات في الأدوار بين كل من المرأة الرجل على غرار ما هو متعارف عليه، والممتد للموروث الثقافي الذي نَمط دورهما بالعمل خارج المنزل للرجل والعمل داخل المنزل للمرأة. فنظراً لدخول المرأة ميدان العمل وتمضيتها أوقات طويلة خارج المنزل، وأيضاً بحكم الالتزام المهني والالتزام القانوني الوظيفي المفروض عليها ضمن مهنتها، فإنه شكل كل ذلك تحدياً بنيوياً ووظيفياً على أسرتها ومكوناتها كوحدة مجتمعية في ظل المجتمع الريفي وسماته الخاصة. كما شكل تحديا تنموياً بالوقت عينه على أمن أسرة المرأة العاملة من مختلف الجوانب؛ أي الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي المناط بهذه الجماعة الأولية.

بالوقت عينه تعيش الأسرة الريفية تحولات جذرية داخل المجتمع الريفي، وفق ما تتعرض له من تغيرات بنيوية في شكل الأسرة الذي آل إليه مؤخراً فأصبحت أسرة نواتية بشكل عام تتألف من أب وأم وأولاد فقط ضمن وحدة سكنية واحدة؛ فضلاً عما تشهده من تبدلات في نُظمها الداخلية وشكل العلاقات التي تسود بين أفرادها. كتأثير مباشر لعامل دخول المرأة ميدان العمل؛ مما ينعكس على الدور الأسري للمرأة ويؤدي إلى تبادل في توزيع الأدوار فيما بينها وبين الرجل تجاه أفراد أسرتهما النووية. وعليه يكمن **تساؤلنا** بـــ "ما هي أبرز التحديات التنموية لعمل المرأة على أمن أسرتها الزواجية وما تُحققه من انعكاسات بنيوية عديدة أدت إلى التحولات الأسرية التي تشهدها في المجتمع الريفي؟"، ومنها تتفرع بعدد من التساؤلات نثير من خلالها أبرز التحديات التنموية لعمل المرأة خارج المنزل على أمن أسرتها، وهي:

1. كيف تستطيع الأسرة الريفية تحقيق أمنها الاجتماعي وممارسة دورها كوحدة مجتمعية أساسية في ظل انخراط المرأة ميدان العمل؟
2. هل أن دخول المرأة ميدان العمل ساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي لأسرتها؟
3. كيف ينعكس عمل المرأة خارج منزلها على الدور التربوي إزاء عملية التنشئة الاسرية لأبنائها؟
4. ما هي أبرز التحولات التي تصيب بنيان الأسرة الريفية من حيث الأدوار والعلاقات؟

5. ما أبرز التحديات والضغوطات التي تواجهها الأم العامل تجاه تحقيق الأمن الأسري؟

فالأسرة تقوم في المجتمع الراهن على تضافر جهود كل من الطرفين الأساسيين المتمثل بدور كل من الزوج والزوجة، وما تحكمها من علاقات ونُظم تَضمن للمجتمع وحدته وتساهم في تعزيز تماسكه الداخلي. فصلاح الأسرة وأمنها يُعتبر من العوامل الأساسية التي تضمن للفرد أمانه واستقراره. إذ أن العلاقات المجتمعية تتجذر وتنحدر من أطر ممتدة إلى علاقات تحكمها رابطة الدم وصلة القرابة، الذي يتجسد ضمن وحدات أسرية واحدة بمختلف تفرعاتها وأشكالها. والجدير بالذكر هنا إن هذه التحولات المجتمعية التي رافقت الأسرة، وما طالت من تبدلات للأدوار وللعلاقات وللشكل في تركيبة الأسرة الذي يسود اليوم، يعود إلى تحولات عميقة امتدت جذورها للتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية، وما رافق من ظهور لممارسات جديدة نجمت عن هذه التغيرات. ولعل أهم التغيرات التي واجهت الأسرة العربية ككل، تكمن في تبدل عميق لطبيعة العلاقات والأدوار التي يمارسها كل من الطرفين المؤسسين للأسرة، وعليه تكمن **فرضيتنا** الأساسية "بأن دخول المرأة ميدان العمل قد شكل تحدياً تنموياً بالغ الأهمية على الأمن الأسري سواء من تحقيق أمن معيشي واستقرار من جهة أو من خلال وجود ضغوطات نفسية تعيشها المرأة العاملة جراء سعيها للتوفيق بين دورها المهني ودورها المنزلي. مما انعكس بظهور تبدلات بنيوية طالت الأسرة الريفية سواء من خلال توزيع الأدوار والعلاقات السائدة في نظمها من جهة، وعلى النسق الداخلية للمجتمع الريفي من جهة أخرى" فلكي نحلل فرضيتنا هذه ونتثبت منها ميدانياً، فتتفرع منها عدد من الفرضيات وفقاً للمتغيرات التي تشتمل اليها منها، وأبرزها هي:

1. إن دخول المرأة ميدان العمل قد ساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي لأسرتها عبر مشاركتها الواجب المعيشي تجاه أفرادها، مما انعكس على تمكينها عبر مشاركة تنموية فاعلة في خدمة أسرتها ومجتمعها.
2. قد تعيش الأسرة الريفية تحولات عديدة تواجهها كل من المرأة والرجل في توزيع الأدوار الأسرية، وعلاقاتهم الأسرية والزواجية.
3. هناك وجود لدلالة إحصائية بين عمل المرأة خارج منزلها لأجل وظيفتها وبين الدور المنزلي تجاه أفراد أسرتها.
4. قد يكون هناك ضغوطات تواجهها الأم العامل أسرياً في ظل سعيها للتوفيق بين أدوارها المتعددة.
5. قد تواجه الأسرة الريفية تحديات جمة في تحقيق أمنها الاجتماعي وممارسة دورها كوحدة مجتمعية أساسية.

نعتمد في دراستنا هذه على **النظرية الوظيفية** فكلما تغيرت وظيفة الأم ودورها كلما انعكس ذلك تجاه تبدل وتغير الأدوار لدى أفراد الأسرة، وساهم في تحول دورها ووظيفتها الأسرية الأساسية وفق ما يفرض عليها من واجبات منزلية؛ وما يقع على عاتقها من مسؤوليات ووظائف تجاه أفراد أسرتها وأمنهم الاجتماعي بشكل عام. حيث أن الأمن الأسري يتأثر بوظيفة الأم، ودورها تجاه أفراد أسرتها وما يسودها من علاقات وسلوكيات تمتد لوظيفة الأم الأسرية. وعليه، سوف يتم تنفيذ خطوات هذه الدراسة على ضوء **المنهج السوسيولوجي الوصفي** بواسطة المسح الاجتماعي عن طريق عينة قصدية تتوجه إلى كل أسرة تكون فيها الزوجة موظفة أو لديها مهنة ما، ضمن المجتمع الريفي المتمثل في ببنين–عكار (كنموذج للدراسة).

ويتم تجميع البيانات التي تتصل بمتغيرات دراستنا هذه، عبر استخدام **تقنية الاستمارة** الإلكترونية "حسب برنامج غوغل درايف"؛ والموجهة إلى الأم العاملة في الأسرة الريفية خاصة ان شبكة الانترنت أصبحت

متوفرة في كل منزل في لبنان ككل. أما **صياغة البيانات** وعرض النتائج سوف تتم عبر استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي؛ بالاستناد إلى الفرز الإلكتروني عبر برنامج (SPSS). **مصطلحات الدراسة** الأساسية من عدة مفاهيم تتعلق بموضوعنا هذا وهي: الأمن الأسري؛ التحديات التنموية؛ عمل الأم؛ الأسرة الريفية، وأبرز التعاريف المتعلقة بها هي:

الأمن الأسري: لا نستطيع أن نحدد معنى الأمن الأسري إلا من خلال تحديد المقصود لكل من مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأسرة. فيشتمل مفهوم الأمن على كل ما يعزز استقرار الإنسان في حياته اليومية والمعيشية، فيعرف **عدنان ياسين مصطفى** الأمن الإنساني: " بأنه حالة تتضمن تحقيق الأمان من تهديدات الجوع والمرض والقمع والحماية من الانهيار والتمزق المفاجئ والسريع من أنماط الحياة اليومية في البيت أو أماكن العمل أو في المجتمعات المحلية"[1]. **(عياد حسين محمد علي،**2010، ص:3) بينما هناك تعاريف كثيرة قدمها لنا سوسيولوجيين عرب وأجانب حول المقصود من الأسرة، ونشير منها إلى تعريف **لندبرج** "فقد عرفها بأنها النظام الإنساني الأول ومن أهم وظائفها إنجاب الأطفال والمحافظة على النوع الإنساني كما أن النظم الأخرى لها أصولها في الحياة الأسرية، فأنماط السلوك الاجتماعي والاقتصادي، والضبط الاجتماعي والتربية والترفيه والديني نمت أولاً داخل الأسرة"[2]. **(نبيل حليلو**، 2013، ص:4) فالأمن الأسري إذا هو ما تقوم به الأسرة من مهام وأعباء تعزز لدى أفرادها الأمن والاستقرار الأسري النفسي والعاطفي والخدماتي، تصون حياتهم وتقييهم المخاطر وتعزز سلوكيات آمنة انطلاقاً من مسؤوليات محددة تقوم بها عبر وظائفها المناط بها.

التحديات التنموية؛ يُفسر لنا معج المعاني الجامع كلمة تحديات " كجمع لتحدي بأنها مواجهة المخاطر أو مجابهتها، كتعبير يُقصد به إنذار شخص بفعل شيء مع التّلميح إلى عدم قدرته عليه "[3] **(**معجم المعاني الجامع الإلكتروني**)**، أما مفهوم التنمية فيقصد به إجرائياً توفير رفاهية الإنسان وتعزيز أمنه واستقراره عبر تحفيز الإنسان نفسه على مواجهة مشاكله، وتخطي التحديات التي تحد من قدراته. فالتحديات التنموية تُشير إلى قصور معين تَحد من تحقيق أهداف تسعى إليها البرامج الإنمائية، فيتطلب الوعي والقدرة على التدخل المباشر لتخطي هذا القصور وتجاوز كافة المعوقات التي تواجه أي استراتيجية تنموية تجاه المجتمع. وقد أشار جورج قرم بأن " السمة الأساسية للقصور التنموي العربي تتجسد بشكل خاص في عدم القدرة على تعبئة الموارد المتاحة، وبشكل خاص الموارد البشرية المتنوعة التي تمتاز بها الوطن العربي"[4] **(جورج قرم**، 2011، ص:3)

الأم العاملة؛ تُشير الأم إلى تلك المرأة المتزوجة ولديها أبناء ترعى شؤونهم ضمن أسرتها التي كونتها ضمن الأطر الشرعية والمعترف بها من قبل المجتمع. فمع انخراط الأم في ميدان العمل أصبحت اصطلاحياً أماً عاملاً ؛ أي تقوم بدور مهني ووظيفي لقاء راتب معين تعين به نفسها وأسرتها، إلى جانب دورها الأساسي كربة منزل تتولى القيام بالأعباء المنزلية. وما ينعكس عليها من جراء ازدواجية الأدوار كأم من ناحية وكعامل ضمن مهنة محددة من ناحية أخرى. ومن أقدم التعاريف ما قد جاء عبر تعبير **كاميليا إبراهيم عبد الفتاح** من خلال طرحها لهذا المفهوم في كتابها حين عرفت الأم العامل بأنها "المرأة التي تعمل خارج المنزل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها، وهي تقوم بدورين أساسيين في الحياة دور ربة البيت ودور الموظفة"[5] **(كاميليا إبراهيم عبد**

الفتاح، 1985، ص:110) وبالتالي فإن عمل الأم خارج المنزل سوف يُشكل تحدي لها، من خلال تأثير على دورها الأساسي داخل المنزل والدفع بها إلى التقصير تجاهه، مما يجعلها أمام تحدي كبير، محوره التوفيق بين الواجبات المهنية والواجبات الأسرية المفروضة عليها.

الأسرة الريفية؛ اصطلاحاً فإن الأسرة مكونة من أب وأم وأولاد ضمن وحدة سكنية واحدة ترتبط فيما بينهم أواصر العلاقات الشخصية العاطفية، أما اجراءً؛ فيقصد بها بأنها الجماعة الأولية التي يبصر بها الفرد عينه وينتمي لها بيولوجياً بفعل عامل الانجاب الشرعي. فيما نعرف بالأسرة الريفية بأنها تلك الأسرة التي تعيش في المجتمع الريفي؛ ولها خصائص قيمية واجتماعية ممتدة لخصائص الريف ومميزاته الخاصة في هذه البيئة الاجتماعية. كما، يمارسون أفرادها نوع من التماسك الداخلي فيما بينهم، بشكل خاضع للقوة الجمعية، بالوقت عينه أثار الأنثروبولوجي **كوبروهومن** خصائص الحياة القروية والتي تتلخص في" أنهم يعتمدون على فلاحة الأرض وأنهم لا يعيشون منعزلين تماماً كما هو الحال في التنظيمات العشائرية والقبائلية. إذ أنهم مرتبطون إلى حد ما بأسواق المدن ولكنهم ينقصهم الاستقلال السياسي والاكتفاء الذاتي الذي تتمتع به هذه العشائر والقبائل"[6] **(نشادي عبد القادر**،2016 ص.ص: 265-266)

وبناءً على ما تقدم فإن هناك **دراسات بحثية** متنوعة قد طالت جوانب موضعنا المدروس وأهمها:

1. "**إسهام الأسرة التربوية في تفوق الأبناء دراسياً** " دراسة ميدانية على عينة من أسر متفوقي إكماليات مدينة بسكرة، وهي دراسة بحثية من أجل نيل شهادة دكتوراه ضمن علم اجتماع التربية، من إعداد **سميرة ونجن**، حيث أبرزت عبرها اسهامات الأسرة تجاه النهوض بالمستوى الدراسي للأبناء وما توفره من عوامل تعزز لدى الأبناء التفوق الدراسي، انطلاقاً ما تمارس من أدوار خلال عملية التنشئة الاجتماعية لأبنائها. كما بينت لنا الدراسة أثر خروج المرأة للعمل على البناء الأسري والمجتمعي وما عكس ذلك من تحولات وتغيرات جمة، من ضمنها أن عمل الأم يؤدي إلى تغيير في نظام الأسرة لأن المرأة العامل تجبر أسرتها على السير في نظام دقيق صارم.
2. "**دور المرأة في الأسرة الخليجية مملكة البحرين نموذجاً** "، دراسة تعود إلى **د. دنيا أحمد** وهي مديرة مركز شكاوى المرأة في المجلس الأعلى للمرأة. إذ قدمت هذه الدراسة لأجل عرض ندوة بعنوان "تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا" ضمن 10-11 فبراير 2011. وقد تناولت عبر دراستها هذه واقع الأسرة الخليجية وفق متغيرات النمو السكاني، الفئة العمرية، متوسط حجم الأسرة، الخصوبة ...إلخ. كما بينت ما أولته دول مجلس التعاون من حماية للمرأة بما يكفل تمتعها بكامل حقوقها في المجتمع إضافة إلى رعاية أسرتها وأولادها. كما بينت الدراسة أبرز التغيرات الإيجابية التي تطرأ على وضع المرأة في المنطقة الخليجية، وفقاً لتأثرها بالتغيرات العالمية الخارجية مستندة على الأصول الإسلامية والضوابط المحلية وفق ما يخدم المرأة وأسرتها ويحقق طموحها."[7]
3. "**عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية**"، مقال علمي مُحكم من إعداد **د. نادية فرحات**، تطرح عبر دراستها هذه أثر خروج المرأة للعمل على العلاقات الأسرية، من منظار خروجها للعمل وانعكاس ذلك على علاقاتها بالأولاد وتنشئتهم أو علاقاتها بالزوج وتأمين متطلباته، وانعكاس ذلك على الحياة الأسرية ككل وما نتج عنها من

تبدل لدور المرأة وتطوير لمركزها الاجتماعي. فعمدت عبر هذه الدراسة إلى تبيان الآثار الإيجابية والسلبية لخروج المرأة للعمل على حياة أسرتها، وعلى المنظومة الاجتماعية ككل.

4. "**المرأة العاملة والعلاقات الأسرية**"، بحث مقدم للمشاركة في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، أيام 9 و10 أفريل 2013، من قبل **أ. د. إيمان محاميد و أ. د. سليمة بوطوطن**. إذ تم طرح ضمن هذه الدراسة البحثية؛ دوافع خروج المرأة للعمل، من خلال وجود حاجة اقتصادية لأجل كسب قوتها وحاجة الأسرة للاعتماد على دخل المرأة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود الكثير من النساء العربيات قد يجدن أنفسهن اليوم في صراع مع صورتين صورة تقليدية يحملها التراث والماضي، وصورة واقعية ومستقبلية تعكسها حياة النساء اليوم. كما أدت الدراسة إلى نتيجة ومفادها بوجود معاناة كبيرة تواجهه النساء اليوم جراء ما هو متوقع منهن في ظل سيطرة للعادات والتقاليد التي تحدد أدوار كل من المرأة والرجل. كما توصلت الباحثين إلى وجوب وعي مجتمعي يساهم في تشجيع التوازن بين دوري المرأة خارج المنزل وداخله بضرورة تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة للمرأة، بسبب الأهمية الكبيرة التي تحققها المرأة داخل الأسرة.
5. " **مشكلات تبوء المرأة للموقع القيادي**" من وجهة نظر القيادات النسائية (التجربة العراقية)، وهو عبارة عن بحث مشترك مقدم من قبل **د. أنعام عبد اللطيف الشهابي، ود. موفق حديد محمد**. إذ تم طرح واقع المرأة القيادية، وما تتضمنه من استراتيجية لبناء قدراتها، وتعزيز كفاءتها، خاصة ان أهم شروط الاستراتيجية النجاح الوظيفي هو قدرة المرأة على التوفيق بين قوة الموقع الوظيفي وبين دورها الأسري العائلي، وكيفية التعامل مع الزملاء في العمل والعملاء والمراجعين واكساب الثقة الآخرين بقدرتها وكفاءتها. وقد بينت الدراسة عدة نتائج، تم عبرها التحقق من الفرضيات بواسطة المعامل الإحصائية، ومن أهم النتائج التي توصلت اليه بأن غالبية عينة البحث هن من فئة المتزوجات وهذا ما يخلق الأعباء العائلية التي تثقل كاهل المرأة وتؤثر على مستوى أدائها.

والجدير بالذكر هنا فإن دراستنا هذه تسعى إلى تبيان التدخل المهني للمرأة والتحديات التنموية التي تواجهها أسرتها، وما تحققه من أمن أسري في المجتمع الريفي، كجانب لم يسبق تناوله بحثياً سابقاً.

أولاً ؛ الأمن الأسري وتحدياته التنموية في المجتمع الريفي.

تعتبر وحدة الأسرة الضامن الحقيقي لوحدة الجماعة في المجتمع الريفي، وفق ما يسودها من علاقات وسلوكيات متنوعة ومتماسكة داخلياً تبعاً لرابط الدم. ولعل أهم السلوكيات السائدة في الأسرة الريفية تلك التي تمتاز بالخضوع للأكبر سناً احتراماً وتقديراً لخبراته الحياتية الطويلة، وتقديساً لحكمته في اتخاذ القرارات أو الإجراءات أو حل مشاكل يواجهها أحد أفراد الأسرة في حياته اليومية. فصلاح الأسرة يُعتبر من الأسس الذي يَضمن للمجتمع صلاحه وتماسكه الداخلي سواء المجتمع الحضري أو المجتمع الريفي على حدٍ سواء، فصلاح الأسرة واستقامتها تُشكل من معايير أساسية لصلاح المجتمع وتكاتفه. لذا شكل للمجتمع هاجس كبير في بذل المزيد من الجهد؛ لأجل الحفاظ على أمن الأسرة، يقيناً منه ما يحققه الأمن الأسري من آثار على تنمية المجتمع وانضباطه، ونموه بمختلف الميادين.

وهذه الأهمية الكبيرة تعود إلى دور الأسرة في منح الفرد شرعية وجوده وأيضاً إلى دورها تجاه تنظيم بنية المجتمع ككل. فهي المُحضن الأول للإنسان. أي أنها تعتبر اللبنة الأولى في المجتمع ولبنة مكوناته وفق ما تؤديه

من أدوار قانونية لوجود الفرد بيولوجياً وظهوره للحياة، بشكل يعترف المجتمع به وبنسبه. فإذا تحقق أمن الأسرة وصلح بنيانها فإنها تحفظ أمن المجتمع من داخله وتعزز انضباطه وتماسكه ووحدته. فالأسرة العربية ككل، والأسرة الريفية بشكل خاص؛ إذا وعتْ لدورها تجاه ما تمارسه من أدوار ووظائف فإنها سوف تحقق أمنها وأمن أفرادها. وهذا كفيل لتحقيق وحدة البناء الداخلي للمجتمع مما يساهم في تحقيق تنميته بمختلف الأصعدة؛ تبعاً لما يحققه الأمن الأسري من آثار تربوية خلال إعداد الموارد البشرية وبناء نسقهم القيمي من مبادرة ومشاركة فعالة.

أ) الأمن الأسري وآثاره التنموية في المجتمع الريفي:

تُجسد الأسرة تجاه المجتمع كيان مستقل بوحدته الداخلية، فهي تُعتبر دولة مصغرة لما تتمتع من تنظيم داخلي مؤسساتي أشبه ببنيان الدولة وتنظيمها. حيث أن للأسرة هرمية متدرجة يهيمن عليها الأب كربٍّ لها ومسؤول أعلى عن شؤونها وتدبير حاجاتها، وما يجسده من سلطة تشبه سلطة الحاكم؛ أي يُشرف على تأمين أمور رعيته المتمثلة بأفراد أسرته "سواء الأولاد أو بقية الأفراد فيها". بالوقت عينه تُشكل الأسرة أصغر مكون أساسي للمجتمع، نظراً لما تحققه من أدوار ووظائف تؤمن عبرها احتياجات الفرد بمختلف مصادرها، محققة بذلك أمنه واستقراره الكفيل لإعداد مواطن صالح يتمتع بالقيم الأخلاقية وحِسّ المسؤولية تجاه بناء وطنه. فتمتاز الأسرة الريفية من تماسك بنّيوي ممتد للعصبية العشائرية وللارتباط الخاضع للانتماء الأولي الذي يُهيمن على الفرد وخياراته المجتمعية المختلفة، ضمن ضروب من التضامن الآلي الميكانيكي. إذ، يُغَيبْ عبره الوعي الفردي بحكم سيطرة كبيرة للوعي الجماعي، والمهيمن على سلوك الفرد وعلاقاته الممتدة إلى نُظم الفلاحة وما يُسيطر على البيئة الريفية من أساليب العيش الزراعية والحرفية اليدوية. فيُعايش الفلاحين في الريف ضمن حياتهم الأسَرية؛ ومن سلوكيات وطباع ممتدة للحياة القروية البسيطة وخصائصها البنّيوية المرتبطة بالقدرية وما تجسده من تقوى وإيمان بقدرة الله وقدره.

فالأمن الأسري يُعتبر من العناصر الأساسية التي تساند العملية التنموية ضمن المجتمع الواحد ولا سيما لدى المجتمع الريفي الأهلي. "ولهذا كانت الأسرة والأمن الأسري وبناء الأسرة وتحديد وظائفها وأدوارها وأساليب وأركان وشروط إنشائها وحقوق وواجبات كل فرد فيها، وأساليب التربية وأساليب مواجهة الأزمات والمشكلات داخلها، هو المعجزة الكبرى التي تحقق بناء المجتمع والدولة الآمنة القوية، وأساليب بناء الأسرة وتحديد وظائفها وحقوق كل فرد فيها وتحديد أدوارها ووظائفها كمؤسسة تحقق الأمن الشامل وبناء وتربية الأبناء، وكمؤسسة تحقق المودة والصحة والسكن داخل المجتمع، وكجهاز وحيد له حق إمداد المجتمع بأعضاء جُدد هم مواطني الدولة"[8] (**نبيل السمالوطي**، ص:2)

ويؤكد العديد من الباحثين بأن هناك ارتباط وظيفي بين تحقيق الأمن الأسري من جهة، وبين تعزيز الأمن المجتمعي والتنموي من جهة أخرى. وذلك بحكم ما تتولاه الأسرة من تحمل مسؤولياتها تجاه الفرد، لا سيما المسؤولية التربوية عبر إعداد شخصية الفرد تتمتع بالمشاركة والانخراط ببناء مجتمعها، وعبر ما تتشكل لديها من مبادئ قيمة وعقائدية وفكرية منذ الصغر. والمقصود بالأمن الأُسَري هو ما تنتجه الأسرة أَمْنًا عقائديًّا وأخلاقيًّا تجاه إعداد أبنائها. فصلاح الأسرة يعتبر الركن الأساسي الذي ينعكس في صلاح الأمة ككل، والعكس هو صحيح، متى تتخلى الأسرة عن وظائفها تجاه أبنائها، فإنها تدفع بهم للانحراف الاجتماعي. والعكس هو الصحيح فمع توفر

الانضباط الأسري فإنه يقي المجتمع الفساد والانحلال الأخلاقي؛ ويقي الفرد الفساد بمختلف مظاهره المنتشر مؤخراً في مجتمعنا الراهن.

يعتبر صلاح الأخلاق والقيم الفردية من صلاح الأسرة وتماسكها في غرسها لدى الأبناء القيم الدينية والمبادئ الصالحة؛ والتي يترجمها أفرادها في تصرفاتهم وسلوكياتهم المختلفة تجاه خدمة المجتمع. وهذا ما يُشكل ركن أساسي لأي أهداف تنموية يسعى المجتمع إلى تحقيقها، بما يضمن له استقراره الداخلي، ويحفظه من أي فساد ممكن أن يُفتت بنيته الداخلية، فضلاً عما ينتج عنه من تعزيز أمنه المجتمعي ورقيه وتقدمه. فهذا هو المقصود من مفهوم الأمن الأُسَري وما يشتمل عليه من قدرات بناءة تجاه الموارد البشرية المكونة للمجتمع ديموغرافيته. فالخصائص السكانية تتحدد وفق خصائص الأسرة وبنيتها، والتي تُعتبر أهم جماعة في تحديد ديموغرافية المجتمع وخصوبته والسمات السكانية الأخرى.

بالوقت عينه نجد بأن وحدة المجتمع الريفي وتماسكه الداخلي ينطلق من وحدة الأسرة وتماسكها وترابط أبنائها فيما بينهم؛ بمختلف المواقف الحياتية التي يمكن أن يعترضون إليها، بطريقة لا يسهل اختراقها أو شرذمة صفوفهم بسبب سيطرة عامل التضامن الميكانيكي السائد فيما بينهم؛ والمحكوم لعنصر رابطة الدم. فإذا كانت الأسرة محفوظة في أمنها أي محفوظة في دينها وأخلاقها وانضباطها، خرَّجت أفرادًا صالحين يتمتعون بالمسؤولية وروح المشاركة في خدمة الآخر المحتاج، فينشرون الخير أين يحلّون، ويدفعون الشر، ويحافظون على أمن المجتمع كله، مما يحقق للمجتمع المحلي جدوى تنموي فاعل لبنيانه. أي أنها تُخرج أفراد يتمتعون بالعناصر المجتمعية الأساسية القيمية والأخلاقية التي تكفل للمجتمع تنميته. حيث نلحظ أن أي برنامج تنموي بحاجة إلى مشاركة خلاقة من قبل الموارد البشرية بشكل فاعل عبر المساهمة في استراتيجيته، والضامنة نجاحه تجاه تحقيق أهدافه المنشودة. وهنا يُشير د. نبيل السمالوطي بأن "التنمية لا توظف لصالح طبقة أو طائفة أو فئة، وإنما لينتفع بعائدها الجميع. وتوظف لتحقيق حد الكفاية والغني لكل اعضاء المجتمع[9]". **(نبيل السمالوطي،** ص:8) أي أن عملية التنمية سوف تُساهم في توزيع عادل للثروات بين فئات المجتمع وموارده، كلٍ حسب حاجاته، وميادين عمله ونشاطه تجاه بناء مجتمعه بدأً من أصغر تجمع وهو الأسرة التي تكفل للفرد تأمين احتياجاته وتطوير قدراته، إذ تُعده كمواطن صالح يتمتع بالمواطنة ويتحمل المسؤولية في خدمة مجتمعه المحلي الريفي بشكل عام.

ب) مكونات الأمن الأسري ومفاعيله التنموية ضمن المجتمع الريفي:

يُعد الأمن الأسري من المكونات الأساسية التي يضمن للفرد استقراره وأمنه وأمانه بمختلف الجوانب والأبعاد التي تُشكل شخصية الفرد وتحدد مواقفه واتجاهاته السلوكية. فمن خلال نظرةً فاحصة وسريعة؛ لما ورد في القرآن الكريم، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم، من التوجيهات حول العناية بالأسرة وبالأولاد، فتبدأ هذه العناية أولاً من لحظة تكوين الأسرة، أي الخيار الزواجي من قبل كل من الطرفين. فقد نصت الكثير من الأحاديث على ضرورة حِسن الاختيار للشريك الزواجي، سواء من قبل الرجل أو من قبل المرأة، مع التشديد على توفر مكَون الأخلاق كشرط رئيسي في حِسن الاختيار. لأن أمن الأسرة وأمانها يرتكز على كلا الطرفين الأساسيين المكون لها، أي المرأة والرجل وما يتمتعان به من نضج وخبرة حياتية؛ تُشكل السند والمرجعية للأبناء أثناء تحقيق لهم

الرعاية والأمن الأسري. ولا يتحقق الأمن الأسري إلا من خلال توفير مكونات أساسية تعمل الأسرة على توفيره بأحسن الطرق لأفرادها، وأبرز هذه المكونات هي:

1-**الأمن العاطفي والنفساني:** الذي يتجسد من مشاعر يوفرها الأهل للأبناء، ولأعضاء أسرتهم، من محبة وعطف وعطاء غير محدود تمتد جذورها للعلاقة الشخصية النابعة من رابطة الدم. فهذه العاطفة قد غرسها البارئ جل وعلى في بنية الإنسان النفسية بحيث لا يستطيع أن يتوازن سلوكياً من دون أن يحظى بالدعم النفسي والحنان الأسري، لا سيما منذ الصغر. فالأمن العاطفي يُعتبر من أهم مكونات التي تُساهم في تنمية شخصية الإنسان بشكل متوازن، وخاصة عاطفة الأمومة التي تُجسد بمعناها الواسع عطاء الغير محدود من قبل الأم التي تمارس أدوارها تجاه أفراد أسرتها دون أي مقابل، تحت تأثير الدافع العاطفي والوجداني الدفين بمشاعر الأمومة.

2-**الأمن الأخلاقي:** إن أمن الأسرة يتشكل من خلال انضباط أفرادها، وتمسكهم بالأخلاق الصالحة والسمو بالضمير الخيّر وما يتمتع من محبة وعطف تجاه الآخرين؛ بحيث يكونون أفراد صالحين في المجتمع. فالأسرة تهتم كثيراً بالجانب الأخلاقي، أثناء تنشئة أبنائها منذ الصغر لكي يُصبح كل فرد منهم جنديًّا صالحًا ومواطن فاعلاً، يدافع عن مجتمعه ويُحارب بشراسة ضد الشبهات أو الأخطار أو الأضرار التي يمكن أن تفتك بالمجتمع ضمن محيطه الاجتماعي المباشر. وننوه هنا بأن انتشار الفساد والانهيار المجتمعي إذا بدأ من البنية الداخلية للمجتمع الريفي لهو أكثر خطراً مما يأتي من الخارج. وبالتالي فإن التخلخل الداخلي للمجتمع الريفي يبدأ أولاً من خلال التخلخل الذي يواجهها بنيان الأمن الأسري في عقيدة أبنائها وأخلاقهم مما يفكك أمن المجتمع، ويؤدي إلى انفراط عِقْده. وبالتالي ينتشر نخر السوس فيه الذي يُفتت التماسك الداخلي ويُهدد نظمه ويكثُر التفلت من قوانينه من قبل مواطنيه. فلا بُد إذن من الحفاظ على أمن الأسرة لأنه أساس أمن المجتمع ككل، بحيث نجد بأنه كلما كانت الأسر مترابطة وواعية لدورها في إعداد أفرادها، كلّما خرَّجت أفرادًا صالحي محَصنين من الداخل نفسياً وأخلاقياً. وبالتالي يصعب على المخربين والأعداء استخدامهم في دروب الشر والفساد ومسار الانحرافات التي ظهر بواردها بمختلف الأشكال لدى الأسرة الحديثة نتيجة تقاعسها عن وظائفها وعدم تحقيق أمنها.

3- **الأمن المعيشي:** ولعل هذا الهدف يُعتبر من الأولويات لدى الأسرة تبعاً لما تُحقق للفرد من تأمين احتياجاته وتوفير رعايته عبر تولي أمنه الغذائي والكِسائي والخَدماتي بمختلف أشكالها، بحكم رابطة الدم التي تفرض على الأبوين تأمين احتياجات أفراد أسرتهما، خاصة أن المقصود بمفهوم الأسرة المعيشية هو وجود " مجموعة من الأشخاص يعيشون في نفس المسكن تحت مسؤولية رب الأسرة يحضرون ويتناولون عامة الوجبات الرئيسية معاً . هؤلاء الأشخاص يرتبطون في الغالب فيما بينهم بالدم، الزواج أو المصاهرة"[10]. **(راشدي خضرة،** 2002، ص: 1) فتتولى الأسرة أمن أفرادها المعيشي عبر ما يحتاجون إليه من أسباب الحياة، فعاطفة الأمومة والأبوة تجعل العامل الأساسي للتضحية من أجل الحفاظ على أمن أسرتهما معيشياً ، وتتكبد عناء التعب والتضحية لأجل توفير كل ما يستلزم من خدمات تفرضها الحياة ومستجداتها الاستهلاكية ضمن المجتمع المحلي المحيط بالأسرة وأفرادها.

4-**الأمن الانتمائي:** ويمتد الأمن الانتمائي من روح الانتماء الذي يشعر فيه الفرد تجاه أسرته وكنّيته، ووجوده الشرعي في مجتمعه ضمن أسرة معروفة في نسبها وحسبها الاجتماعي. والجدير بالذكر هنا بأن الأمنْ الانتمائي يتعزز لدى الفرد انطلاقاً من نظم العلاقات القرُبى التي يكونها مع أقربائه ضمن العائلة الواحدة تربطهم رابطة

الدم والمشاعر العاطفية مكونة معها انتماء الفرد واستقراره المجتمعي. وبهذا الصدد ننوه بما أشار إلى **محمد بومخلوف** في دور القرابة تجاه تشكيل الأمن الانتمائي للفرد فيعبر عن ذلك؛ بـ" إنها نظام قائم على التدرج، حيث تبدأ بالأسرة كأول وحدة في التسلسل القرابي لتصل الى ذروتها في الدرجة الأخيرة المتمثلة في جماعة القرية التي عادة ما تكون من أصل مشترك، وبدرجة عالية من كثافة المصاهرة. وللتعبير عن مدى قوة العلاقات القرابية في المجتمع الريفي لابُد لنا من ملاحظة الأسر في الريف، والتي هي في الغالب أسر كبيرة وممتدة ومحافظة على روابطها القرابية، فهم ينحدرون من سلف مشترك وغالباً من تشكل هذه الأسر عشائر .فمجموع العشائر التي هي مجموع الأسر الكبيرة ذات الانتماء المشترك حيث تشكل لنا قبيلة"[11] **(محمد بومدين دحماني، ص:3)**. وبالتالي فإن الفرد لا يستطيع أن يستقر نفسياً من دون حصوله على الأمن الانتمائي، وتعزيز مشاعر الجماعة المحيطة به، لا سيما جماعة القرابة التي يتنشأ فيها، والتي تُعتبر مصدر أمانه وقوته وحصانته النفسية.

5-**الأمن القانوني والشرعي:** إن أولى العوامل التي تُساهم في تحقيق أمن الأسرة هو توفر الشروط القانونية لوجود الأسرة عبر الحصول على شرعيتها القانونية، وفق ما حددته الشريعة الدينية بمختلف المذاهب والديانات، ولا سيما الديانة الإسلامية. واللّبنة الأساسية لبناء الأسرة تقوم على حسن الاختيار للشريك الزواجي من قبل كل من الرجل والمرأة، مع توفر مقومات شروط عقد النكاح حسب ما تتضمنه الشريعة الإسلامية. وبهذا الخصوص يشير د. **بلقاسم شتوان** في دراسته بأن "نظام الأسرة في الإسلام يبني على اختيار كل من الزوجة والزوج، لأن سعادة الأسرة وصلاح العائلة يتوقف إلى حد كبير على حسن الاختيار لكل منهما ولأجل ذلك لا يقوم الاختيار على منفعة ذائلة أو حب أعمى"[12] **(بلقاسم شتوان، ص:235)**. وبالتالي فإن حفاظ الأسرة على الأسس الشرعية في بداية تكوينها، من تنظيم لعقد الزواج، المهر، النقد، وما إلى ذلك من تنظيم بنيوي لها، سوف يعزز الأمن القانوني للأسرة في حماية حقوق أفرادها، وكل ما ينتج عنها من مظاهر الإنجاب، وما يحقق ذلك من ضمان قانوني للفرد في ظل اعتراف شرعي لوجوده ضمن المجتمع، ولعل هذا الأمان القانوني يُعتبر من صلب مقومات الأمن الأسري الذي يَضمن للفرد استقراره وتوازنه النفسي والمعنوي تجاه أقرانه في المحيط المحلي المباشر.

6-**الأمن الثقافي القيمي والفكري:** ويتجسد بما تساهم به الأسرة من نقل معارفها ومعتقداتها الثقافية والقيمية للأبناء ضمن توارث جيلي، يتمثل بنقل جيل القديم للجيل الحديث معارفه الثقافية والقيمية التي ينتمي اليها. فمن أهم الوظائف التي تمارسها الأسرة هي وظيفة التنشئة الاجتماعية للأبناء وتشكيل هويتهم الثقافية، عبر تكوين نسقهم القيمية، وغرس أفكارهم ومعتقداتهم التي يترجمونها سلوكياً في مواقفهم، واتجاهاتهم وتصرفاتهم. من هنا تكمن أهمية الدور الأسري في تحقيق الأمن الثقافي لأفراد الأسرة الواحدة، لأنها تساهم في تشكيل انتمائهم وتكوين هويتهم وفق البيئة الاجتماعية المحيطة بهم. وقد أهتم العديد من الفلاسفة بهذه الوظيفة؛ لما لها من تأثير بُنّيوي في تشكيل الخاصية القيمية للفَرد حسب انتمائه المجتمعي. ومن ضمنهم **بارسونز** الذي أولى العناية بدراسة واقع الأسرة الحديثة وعلاقاتها، فيُضيف "بأنه في ظل العائلة الحديثة تكون الوظيفة الوحيدة المترافقة مع مبادئ الحركية والترقي الشامل، هي التنشئة الاجتماعية ضمن القيم العامة الأساسية والأدوار المقترنة بها"[13] **(دحماني سليمان، ص:31)** وعموماً فإن الأسرة "ظاهرة إنسانية عالمية في كل مراحل تطور البشرية وتعتبر النمط المميز للأسرة في المجتمع المعاصر، وأساس ذلك أن الأسرة أول جماعة إنسانية يتفاعل معها، وعلى أساسها يتم تشكيل شخصية

الإنسان"[14] **(محمد عبد الهادي،** ص:2). فالشخصية الإنسانية للفرد وما يتمتع بها من مبادئ قيمية ومفاهيم فكرية فإنها تحدد سلوكياته واتجاهاته في الممارسات الاجتماعية، فتحرص الأسرة على تكوين ممارسات سلوكية متوازنة ومتجانسة مع الهوية الثقافية والمجتمعية السائدة في مجتمعهم. كما تعُد أفرادها ليكونوا أناس منضبطين ومتماثلين مع قيم المجتمع وخصائصه المجتمعية، من أجل أن يكونوا مواطنين صالحين وساهرين على خدمة مجتمعهم، ومتمتعين بحرص كبير تجاه تعزيز أمن واستقرار وطنهم من أجل الرقي به؛ وهذا ما يُعتبر عُنصر أساسي من مكونات التنمية البشرية.

والجدير بالذكر هنا، فإن هذه الوظائف مجتمعة لها أثر بالغ الأهمية في تحقيق التنمية ومفاعيلها تجاه بنيان المجتمع، ولا يتحقق للأسرة أمنها إلا من خلال تكاتف الجهود بين كل من المرأة والرجل، اللذان يتشاركان في تحمل أعباء أسرتهما. ونشير هنا للدور المناط بالمرأة التي تتولى الأعباء الأسرية والتي أصبحت شريكة فعلية لدى الأسرة الحديثة تبعاً لتحولات مجتمعية تعرضت إليه المرأة خاصةً مع دخولها ميدان العمل. إذ أن دور المرأة يُعتبر العنصر الأساسي لتحقيق لأسرتها أمانها واستقرارها. فهي تتحمل مسؤولية رعاية أفراد العائلة، ولاسيما المسؤولية القديمة الجديدة المتمثلة بالدور التربوي الذي تمارسه من خلال قيامها بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء الى جانب مسؤولياتها الوظيفية تجاه مهنتها. فأصبحت تعيش الازدواجية الشخصية بين ما حدده لها الموروث الثقافي من أدوار أساسية لا سيما الدور البيولوجي لدى الأسر الريفية القديمة، وبين الشخصية المستقلة التي تؤمن بتحقيق ذاتها وطموحها واستقلالية شخصيتها في مواقفها وآرائها عبر انخراطها ميدان العمل لدى مجتمعنا الراهن.

ج) الدور التنموي للمرأة العامل في تحقيق الأمن الأسري:

تعتبر الإسهامات المرأة المهنية ليست وليدة المجتمع المعاصر إنما يعود إلى الماضي البعيد، حيث أنها تعتبر من القوى العاملة المنتجة في القطاع الزراعي لدى المجتمع الريفي القديم. تُساند أفراد أسرتها إنتاجياً في عملها بالأرض، إلى جانب الدور المنزلي الذي حدده الموروث الثقافي لها والمتمثل بالإنجاب والرعاية الأسرية. فالمجتمع الريفي لم يُحرر المرأة من أعبائها الأسرية وواجباتها المنزلية، بل يذهب إلى تنميط الأدوار فيما بينها وبين الرجل وفقاً لما هو سائد في المجتمع العربي ككل؛ على الرغم من التحولات المجتمعية التي أوجبت انخراط المرأة في ميدان العمل. فالنُسق الاجتماعي الريفي لم يعفِ المرأة من مسؤولياتها الأسرية، بل حملها تبعات شؤون الأسرة إلى جانب انشغالها بوظائف أخرى خارج نطاق أسرتها. وعليه نشير إلى الدور المناط بالمرأة الريفية و"أهمية رعاية شؤون الزوج والأبناء في كافة المجالات، وفي المقابل تكليف الزوج بالإنفاق عليها وتلبية مطالبها، كل هذا يَضع المرأة في موقف لا يبرأها من مهامها التقليدية وإنما يضيف دوراً آخر لها وعلى المرأة العاملة تحمل الضغوط ما دامت تريد أن تعمل وتحقق الأهداف التي دفعت إليه، ورغم الاختلاف في التفاصيل المكانة التي تحتلها المرأة في مختلف الشرائع والمجتمعات إلا أننا نكاد نجد شبه توحد في اعتبارها سيدة الفضاء الداخلي والمسؤولة عن سيره وخدمة الرجل فيه..."[15] **(يوسف حديد وبراهمة نصيرة،** ص:201) حيث نلحظ بإن الموروث الثقافي قد صنف الأدوار بين الرجل والمرأة؛ وهو ما زال سائداً في الوقت الراهن والذي قد انعكس على تحديد مكانة ومركز كل منهما، وتناقله عبر الأجيال في ظل الحفاظ على الموروث المقدس.

فالأسرة العربية ككل واللبنانية بشكل الخاص لم يعفِ المرأة من الأعباء المنزلية بحكم أنها هي المسؤولة عن تدبير الفضاء الداخلي لأسرتها. مما فرض عليها أعباء مضاعفة مع دخولها ميدان العمل، انطلاقاً من اسهاماتها الإنتاجية إلى جانب اسهاماتها المنزلية تجاه أفراد أسرتها والمجتمع. فشكلت عنصراً حيوياً في بناء مجتمعها وتحقيق تنميته الخلاقة عبر ما تمارسه من أدوار اجتماعية واقتصادية فاعلة تعود بالمنفعة العامة على المجتمع ككل؛ في ظل المُطالبات النسائية بإحقاق المساواة والانصاف فيما بينها وبين الرجل. حيث نلحظ بأن" المسائل المتعلقة بالمساواة بين النساء والرجال ذات أهمية بالغة في جدول أعمال مؤسسات المجتمع المدني، وخصوصاً المؤسسات النسوية. فقد أصبح تمكين المرأة أمراً ضرورياً لتحقيق مستوى أفضل في العملية التنموية..."[16] **(حسن تيم وابتهاج محمد النادي،** 2010، ص: 5) إذ أن تمكين المرأة يجب أن ينطلق من أسرتها عبر إطلاق قدراتها وتعزيز الثقة بذاتها وبدورها كعنصر فاعل أثناء تنشئتها. كعنصر مستقل بكيانه وليس تابع للرجل أي تتمتع بالدونية والمركز الثانوي. ولا يتحقق كل ذلك إلا من خلال دعم أسرتها لها، سواء الأهل أو الزوج. إذ، يُعتبر دعم الرجل للمرأة ومساندته لها في ظل شراكة حقيقية ضمن أسرتها من أولى العناصر التي تحقق للتنمية جدواها. لأن دعم الرجل لها معنوياً واجرائياً عبر التعاون معها، وشراكته لها في تحمل الأعباء المنزلية داخل أسرتهما، والوقوف إلى جانبها في رعاية شؤون أفراد أسرتهما، لهو الكفيل تجاه تعزيز قدرتها على الانخراط في ميادين المجتمع الاجتماعي والاقتصادي، ولا سيما المشاركة العملية التنموية أثناء تنفيذ استراتيجيتها، كقوى فاعلة في ظل تحولات تعيشها الأسرة اللبنانية، والريفية بوجهٍ عام.

ثانياً؛ خصائص تتمتع بها المرأة العاملة في الأسرة الريفية وإسهاماتها التنموية.

إن دراستنا هذه قد تم تقصي بياناتها بواسطة الاستبيان الإلكتروني الموجه إلى المرأة العاملة في الريف العكاري؛ خاصة أنه أصبحت شبكة الانترنت منتشرة لدى جميع أفراد المجتمع وفئاته دون استثناء سواء عبر الهاتف الذكي أو الحاسوب، وذلك في ظل الثورة التكنولوجية التي يشهدها المجتمع العالمي ككل واللبناني بشكل خاص. بالتالي تشكلت عينتنا بشكل قصدي بلغ عدد المشاركات في هذا الاستبيان 99 امرأة عاملة. وقد تم تعبئتها فيما بين الأسبوع الثاني من إيار حتى الأسبوع الأول من حزيران 2018؛ وقد تمثلت خصائص عينتنا الإحصائية حسب ما يُبينه لنا الجدول رقم 1 التالي.

جدول رقم: 1 " خصائص العينة الإحصائية"

	توزع أفراد العينة حسب انخراطها بمهنة معينة	توزع أفراد العينة حسب عدد الأولاد لدى أسرتها	توزع أفراد العينة حسب العمر
Mean	2.73	2.19	2.24
Median	2.00	2.00	2.00
Mode	1	2	2[a]
Std. Deviation	1.544	1.235	.730
Skewness	.165	1.386	-.412-

فيُبين لنا الجدول أعلاه الخصائص الإحصائية لمجتمعنا المُستهدف بالدراسة من حيث التوزع العُمري، نجد بأن هناك تقارب في النتيجة الاحصائية لكل من الوسط والوسيط والمنوال والبالغة 2 تقريباً، ضمن خطأ معياري قد بلغ 0,7؛ بينما نجد Skewness غير متماثل فهو ملتوياً عند اليسار، كونه أقل من صفر ضمن التوزع العمري لحجم العينة، وأيضاً ضمن الانخراط المهني لها، وملتوياً إلى اليمين ضمن التوزع من حيث عدد الأولاد لحجم العينة كونه أكبر من صفر.

أ) الخاصية العمرية لأفراد العينة:

من حيث التوزع العمري لأفراد العينة فإننا نجد بأن أغلب عينتنا تقع ضمن الفئة العمرية 25-30 سنة ونسبتها 25.3%، ويليها ضمن الفئة العمرية 30-35 سنة ونسبتها 23.2%، لتتوزع باقي النسب على بقية الأعمار المختلفة. بالتالي فقد اشتملت عينتنا من مختلف الأعمار حسب ما بينه لنا الجدول رقم 2 أدناه. وسبب ذلك أن الفئة الفتية هي الفئة الأكثر استخدماً لتكنولوجيا المعلومات وأكثر وعياً لأهمية الدراسات العلمية تجاه المجتمع وتنمية واقعه، فأتت مشاركتها النسبة الأعلى.

جدول رقم: 2 "توزع أفراد العينة حسب العمر".

	Frequency	Percent
أقل من25	11	11.1
25-30	25	25.3
30- 35	23	23.2
35-40	16	16.2
40-45	8	8.1
45-50	9	9.1
50-55	5	5.1
أكثر من55	2	2.0
Total	99	

ب) الخاصية الزواجية والأسرية لأفراد العينة:

من حيث تكوين مجتمعنا المدروس للحالة الزواجية، فقط شكلت عينتنا بأغلبيتها الساحقة من فئة المتزوجات والمسؤولات عن رعاية أسرتها، ونسبتهن 87% حسب ما يعرضه لنا الجدول رقم 3، بالمقابل أشار 11.1 % بأنهن غير متزوجات ولكنهن مرتبطات وتتحضرن لتكوين أسرة، بالمقابل أشار 1% فقط من فئة الأرمل ومسؤولة عن رعاية شؤون أسرتها.

جدول رقم :3 "توزع أفراد العينة حسب الوضع الأسري والزواجي"		
	Frequency	Percent
نعم	87	87.9
لا	11	11.1
أرملة	1	1.0
Total	99	100.0

يعرض لنا الجدول رقم 4 التوزع الديموغرافي للفئة المستجوبة، فأغلبهن ممن لديهن أولاد ونسبتهن 80.8%، أما 19,2% منهن ليس لديهن أولاد وذلك بسبب كونهن حديثات الارتباط؛ أو حديثات الزواج، أو من أصحاب الحمل الأول ويتحضرن للإنجاب ويسعين لتأمين كل مستلزمات المادية لهذا الانجاب وتبعاته. بالوقت عينه؛ نجد بأن هناك تحول ديموغرافي للأسر الريفية ويتمثل هذا التحول بانخفاض عدد الأولاد وتقليص الإنجاب لمعدل وسطي 3 أولاد تقريباً بالمجمل العام وفق ما بينته لنا الدراسة ميدانياً حسب ما يأتي. كما جدنا أيضاً بأن أغلب العينة ونسبتها أكثر من النصف أي 53.5% منهن ضمن أسر تتمحور بعدد الأولاد بين ولدين إلى أربعة أولاد، وقد أشرات أغلبهن بوجود 3 أولاد فقط ومكتفيات بعدم الانجاب أمام الضغط الاقتصادي والمعيشي الصعب الذي قد وصل اليه مجتمعنا؛ وبالوقت عينه لعدم قدرتهن على التوفيق بين الانجاب والدوام الوظيفي لديهن ولعدم وجود لديها من يُعيل وليدها في ظل غيابها عن المنزل. بينما تلي هذه النسبة 27.3% منهن ممن يكمن لديهن ولدين ويُفكرن بإنجاب ثالث إذا استطعن التوفيق بين مهنتهن خارج المنزل وبين واجبهن داخل المنزل. وننوه هنا؛ بأن عدد منهن أشرن بأنهن ينتظرن ان يدخل أبنائهن المدرسة للتفكير بإنجاب ولد ثالث. وتنخفض النسبة كثيراً لتبلغ 1% فقط ممن أنجبن أكثر من ستة أولاد حسب ما يبينه لنا الجدول التالي.

جدول رقم: 4 "التوزع الديموغرافي لأسر المرأة العاملة"					
توزع أفراد العينة حسب عدد الأولاد لدى أسرتها			توزع أفراد العينة حسب وجود لديها أولا		
	Frequency	Percent	Percent	Frequency	
أقل من ولدين	27	27.3	86.9	80	نعم
ولدين إلى أربعة أولاد	53	53.5			
أربعة إلى ستة أولاد	5	5.1			
أكثر من ستة أولاد	1	1.0	19,2	19	لا
لا يوجد أولاد	13	13.1			
Total	99	100.0	100.0	99	Total

بناءً على ما تقدم ننوه هنا بأن المنطقة التي تمت فيها المستجوبات هن من منطقة ببنين ومعنى هذا الاسم "بيت البنين[17]" أي سُميت بذلك تيمناً لكثر الإنجاب لدى الأسر المقيمة لديها. ولكن بفعل دخول المرأة ميدان العمل وانخراطها الانتاجي الاقتصادي، دفع بالأسرة إلى تحديد النسل والاكتفاء بإنجاب عدد قليل من الأبناء، لا سيما لدى الجيل الحديث من الأمهات، وهذا ما يعود إلى تأثير الضغط الاقتصادي وتحولات الاستهلاك وأسلوب العيش. وسعياً منها لتأمين حاجات أفرادها بما يوازي المستوى المعيشي المحيط بها من جهة، وأيضاً لتعزيز التوفيق بين مسؤولياتها المهنية ومسؤولياتها المنزلية من جهة أخرى. وهذا ما قد يتوافق مع بحث مقدم من قبل د. دنيا الأحمد في تقريرها حيث تشير البيانات بأن " الخصوبة في منطقة الخليج إلى انخفاض في الأعوام الأخيرة وأصبحت بين 1.9-3.1%. حيث تفضل الأسرة الخليجية وجود عدد أقل من الأبناء، لعدة أسباب قد تكون منها دخول المرأة للقوة العاملة وغلاء المعيشة رغم مشاركة المرأة في ميزانية الأسرة والتعاون مع الرجل في هذا المجال"[18] **(دنيا الأحمد،** 2011، ص:7) وهذا التحول في حجم الأسرة قد أصابها من حيث الشكل أيضاً فأصبحت أسرة نووية ضمن وحدة سكنية تضم الأب والأم والأبناء بطريقة مستقلة. بالمقابل فقد بينت لنا نتائج دراستنا هذه حين سألنا أفراد العينة من يعيش مع أسرتك ضمن المنزل الزواجي، فتبين بأن هناك 69,7% منهن يسكن بمنزلهن بشكل منفرد كأسرة نواتية، وهذا ما يتطابق مع عشرات الدراسات المقدمة من قبل الباحثين في الوطن العربي. بالمقابل أشارت 22,2% منهن بوجود شخص قريب يعيش معهن، حسب ما بينه لنا الجدول رقم 5 التالي، فهناك 19,2% منهن أفدن بأن الجدة تعيش مع أسرتها والمقصود هنا جدة لجهة الأب امتداداً للمجتمع الذكوري المهيمن.

جدول رقم :5 "توزع أفراد العينة حسب إفادتها بحسب شكل الأسرة التي تعيش فيها "

	توزع أفراد العينة حسب وجود أحد الأقارب يعيش في منزلها		توزع أفراد العينة حسب إشارتها بالقريب الذي يعيش لديها بالمنزل		
	Frequency	Percent	Frequency	Percent	
نعم	30	30.3	3	3.0	**الجد**
			19	19.2	**الجدة**
			1	1.0	**العم**
			3	3.0	**العمة**
لا	69	69.7	2	2.0	**الخال**
			2	2.0	**الخالة**
			69	69.7	**لا أحد**
Total	99	100.0	99	100.0	**Total**

ج) الخاصية التعليمية والثقافية لأفراد العينة:

أما بالنسبة لمستوى الشهادة التي تتمتع بها أفراد عينتنا فقد بينه لنا الجدول رقم 6، فنجد عبره بأن أغلبهن هن من حائزات على شهادة جامعية ونسبتهن 71.1%، و5.1% ممن نالت الشهادة الجامعية العليا، بينما 18.2% منهن نلن الشهادة الثانوية و5.1% ما دون الشهادة الثانوية. وجدنا بأن أغلب النساء الريفيات يتابعن الدراسة وقد حققن

مساواة مع الرجل في ارتفاع نسبة تسجيلهن المدرسي ومتابعة الدراسة الجامعية ضمن المجتمع اللبناني ككل. وقد ارتفعت نسبة الإناث المواكبة للتعليم ولا سيما التعليم الجامعي عن الذكور وذلك لانصراف الرجل للعمل مبكراً وترك مقاعد الدراسة، فهذا ما جعل أغلب النساء ممن يتمتعن بمستوى علمي جيد في الريف. ورغم تقدمهن بالمستوى الثقافي لم يستطعن أن يجابهن الموروث الثقافي ويطالبنا بالحقوق والانصاف بمختلف المجالات، أي ما زالت هناك العديد من الممارسات التمييزية تطال المرأة في الريف ضمن أسرتها وضمن ما تتلقاه من تنشئة اجتماعي تعزز لديها الخضوع للموروث الثقافي وهيمنة السلطة الذكورية عليها.

جدول رقم: 6 "توزع أفراد العينة حسب مستوى الشهادة العلمية التي حصلت عليها"

	Frequency	Percent
ما دون الشهادة الثانوية	5	5.1
الشهادة الثانوية	18	18.2
الشهادة الجامعية	71	71.7
الشهادة الجامعية العليا	5	5.1
Total	99	100.0

د) الخاصية المهنية لأفراد العينة وطبيعة المهن التي تشرفن عليها:

يتبين لنا عبر الجدول رقم 7، بأن 53.3% من أفراد العينة يعملن لدى القطاع العام، ضمن مهنة التعليم بغالبيتهن وشكلت النسبة 64.6% ممن أشرن بأنهن يعملن بقطاع التعليم، بصفة ملاك بوزارة التربية أو بصفة التعاقد، وتعتبر هذه المهنة وجهة إقبال غالبية النساء؛ وذلك لما يبدين من رغبة بمميزات هذه المهنة لناحية الأعطال الطويلة. وهذا ما يسمح لهن في الاهتمام بالشؤون الأسرية ومتابعة واجباتهن المنزلية بشكل أفضل. من جانب آخر، نجد حسب الجدول عينه بأن 46,5% من أفراد العينة تعملن لدى القطاع الخاص، سواء بالتعليم أو بنوع عمل آخر بفعل التحول العلمي، التي تعيشه المرأة اليوم وانخراطها بتخصصات جامعية جديدة بالوقت الراهن ومجاراتها للتحولات الثقافية والاقتصادية، ورغبة منهن في الحصول على عمل بسبب توفره ضمن التخصصات الجديدة والنادرة، أو لسبب التخمة الوظيفية لدى القطاعات المهنية التقليدية ومن ضمنها مهنة التعليم. فبلغت نسبتهن في القطاع التمريض والقطاع الإداري المكتبي نفس النسبة 10.1% كل منهما، إضافة إلى انفتاح المرأة الريفية للمهن الحرة والمهن الحرفية المختلفة بعد انخراطها التعليم المهني بكثافة، من أجل الحصول على فرص عمل.

جدول رقم:7 " توزع أفراد العينة حسب الخصائص المهنية لأفراد العينة وطبيعة المهن التي تشرفن عليها"					
توزع أفراد العينة حسب نوع العمل التي تلتزم فيه			توزع أفراد العينة حسب قطاع العمل التي تلتزم فيه		
	Frequency	Percent	Percent	Frequency	
تعليم	64	64.6	53.5	53	قطاع عام
تمريض	10	10.1			
إداري مكتبي	10	10.1			
إدارة أعمال	2	2.0			
هندسة	5	5.1	46.5	46	قطاع خاص
محاماة	2	2.0			
مهن حرفية	4	4.0			
صيدلة	2	2.0			
Total	99	100.0	100.0	99	Total

بينما بينت لنا النتائج حسب الجدول رقم 8 بأن هناك 51,5% وهي أكثر من نصف العينة، هن من فئة المثبتة في مهنتهن أو وظيفتهن، سواء بالقطاع العام أو الخاص ولديهن أجر ثابت شهرياً حسب نظام الأجور اللبناني السائد، مما يشكل للأسرة اللبنانية ككل والريفية بشكل خاص أمنها المعيشي؛ عبر تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال وجود أجر محدد تعتاش منه أسرتها، ويساند في توفير الاحتياجات الخدماتي والاستهلاكية لأفرادها سواء الخدمات التعليمية أو الصحية أو السكنية.

كما يتحقق الأمن الأسري أيضاً من خلال ما يوفره الثبات الوظيفي للموظفة من شموليتها في نظام الرعاية الاجتماعية، وأنظمة الحماية السائدة في المجتمع اللبناني والضامنة للفرد حقوقه حسب ما هو معمول به. خاصة أن المرأة أصبحت تضمن جميع أفراد أسرتها وزوجها بنظام الحماية العائد لها والمشمولة ضمن مؤسسة تعاونية موظفي الدولة، ولكن غير معمول به في نظام الضمان الاجتماعي؛ والذي سمح للمرأة المضمونة عبره إلى شمولية الأبناء فقط، بإستثناء الزوج الغير مضمون فلم يلحظ لها حق توفير الضمان له. بالمقابل نجد عبر الجدول عينه بأن 37.4% متعاقدة بالساعة أو باليوم، فتقبض أجرها كل فترة من الزمن حسب نظام التعاقد الخاضعة له، بينما 11,1% منهن يقمن بعمل حر.

جدول رقم: 8 "توزع أفراد العينة حسب نوع العمل التي تلتزم فيه		
Percent	Frequency	
51.5	51	مثبتة
37.4	37	متعاقدة
11.1	11	عمل حر
100.0	99	Total

هـ) الخاصية الوظيفية لأفراد العينة وطبيعة الدوام المهني المرتبطة بهن أفراد العينة:

نلاحظ عبر ما بينته الدراسة ميدانياً وفق ما يتضمنه جدول رقم 9، بأن أغلب العينة ونسبتها 43.4% يعملن يومياً من 3 إلى 6 ساعات، بينما 40.4% يعملن ضمن دوام يومي من 6 إلى 9 ساعات. بالوقت عينه فإننا وجدنا غالبية العينة ونسبتها 73,7% يعملن ضمن أربعة إلى ستة أيام بالأسبوع. يعني أن النساء العاملات في المجتمع الريفي يتغيبن بمدة طويلة يومياً ، وكذلك على مدار الأسبوع فلا ينلن سوى بعطلة قصيرة تطال ليوم أو يومين كحد أقصى مما يشكل لديها تحدياً أسرياً ضاغطاً عليها يجعلها في تقصير مستمر عن واجباتها الأسرية.

جدول رقم:9" توزع أفراد العينة حسب الواقع الوظيفي لأفراد العينة وفقاً لطبيعة الدوام المهني التي ترتبط به المرأة العاملة"

توزع أفراد العينة حسب الساعات التي تمضيها بالعمل في اليوم الواحد			توزع أفراد العينة حسب الدوام التي تلتزم فيه بالأسبوع		
	Frequency	Percent	Percent	Frequency	
أقل من 3 ساعات	16	16.2	5.1	5	أقل من يومين
3-6 ساعات	43	43.4	21.2	21	يومين إلى أربعة
6- 9 ساعات	40	40.4	73.7	73	أربعة إلى ستة
Total	99	100.0	100.0	99	Total

إن التغييب الطويل للمرأة العامل بسبب الالتزام الوظيفي خارج منزلها عن الأسرة، سوف ينعكس سلباً على مسؤولياتها الأسرية الأساسية ويُشكل تحدياً كبيراً من أجل الحفاظ على أمن أسرتها وتقديم العناية لهم سواء الأطفال أو الأهل، وهذا ما يجعلها مقصرة في علاقاتها الزواجية وواجباتها تجاه أقربائها. فيقلص تواصلها مع الأقرباء والأهل مما يؤدي إلى أن يحد من صلة الرحم التي أوصى بها البارئ عباده. بالوقت عينه نلاحظ بأن هذا التغيب يُشكل تحدٍ نفسي لديها بشعورها بالتقصير تجاه أفراد أسرتها وتحديداً تجاه الالتزام الزواجي وواجباتها للزوج، وتجاه الأبناء وتقديم العناية والرقابة والضبط السلوكي أثناء تربيتها لهم، وأيضاً تجاه رعايتها لكبير السن وتوفير احتياجاته الشخصية والعناية الطبية إذا استُلزمَ ذلك. كل ذلك شكل تحدياً ضاغطاً على المرأة العاملة في تحقيق أمن أسرتها لدى المجتمع الريفي؛ كونه ممتد للموروث العربي الذي أجبرَ المرأة على تحمل هذه المسؤوليات والواجبات المنزلية، فحملها الأعباء الأسرية بشكل كلي من تنظيف، وطبخ، وتدريس الأبناء، وتربيتهم، وتوجيههم، ورقابتهم ... إلى ما هنالك من أدوار عديدة تخص المرأة ضمن أسرتها. فلم يُحررها من هذه الأعباء المنزلية على الرغم من انخراطها مهنياً والقيام بواجباتها الوظيفية. مما تعزز لديها الازدواجية بالأدوار فيما يخص دورها بين داخل المنزل وخارجه. الأمر الذي يدفع بها إلى التوتر والضغط النفسي الذي ينعكس سلباً على أسرتها ويُهدد أمن استقرارها. وهذا ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة الميدانية المقدمة من قبل د. إيمان محامدية بالاشتراك مع د. سليمة بوطوطن؛ إذ أشارتا بأن "من الناحية السلبية فتؤكد جميع الدراسات السيكولوجية أن المرأة تواجه جملة من الاضطرابات النفسية نتيجة خروجها للعمل، رغم أنها خرجت

للعمل بملء إرادتها. فالمرأة العاملة تشعر بالاكتئاب والاحساس بالذنب، فهي متشتتة الفكر ما بين عملها وضرورة تأديته على أكمل وجه وبين أسرتها وأطفالها ومنزلها."[19] **(إيمان محامدية وسليمة بوطوطن،** 2013، ص:11) خاصة أن التوتر والقلق النفسي سوف ينعكس على علاقاتها ويتمثل بوجود عصبية زائدة تجاه أبنائها بالذات كونهم الجهة الأضعف، فيُشكل عامل للخلاف الزواجي مع الزوج ويؤدي إلى تهديد كيان الأسرة وأمنها بالطلاق. وعليه نلفت النظر إلى الواقع السائد من ارتفاع لنسبة الطلاق مؤخراً بشكل كبير ضمن الأسر العربية ككل واللبنانية الريفية بشكل خاص وهي ظاهرة غريبة عن سمات المجتمع العربي. فضلاً عن أن قضاء المرأة وقتها بين مهامها الوظيفي ومهامها المنزلي، قد قلص لديها أي وقت فراغ ممكن ان تبادر فيه بخدمة مجتمعها المحلي، وقلص إسهاماتها تجاه المشاركة بأي برنامج تنموي ممكن أن يتم بمحيطها المباشر.

نلاحظ مما تقدم بأن هناك تحولات عديدة تعيشها المرأة الريفية أسرياً، تماشياً مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية؛ رغم أنها ما زالت تخضع للموروث الثقافي الذي يضغط على دورها ومكانتها الاجتماعية والأسرية والثقافية. وهذا ما توافق مع دراسة مشتركة مقدمة من قبل **د. حسن تيم وابتهاج محمد النادي** حيث توصلا إلى انه "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 من حيث درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس تعزى إلى متغير السنة الدراسية.....وتم لهما توصية بضرورة العمل وبشكل سريع على تحسين صورة المرأة ضمن المجتمع، والقضاء على المفهوم الثقافي السائد كموروث بأن دورها كربة بيت فقط بل يطال تدخلها في كافة ميادين العمل ومجالات المجتمع"[20] **(حسن تيم وابتهاج محمد النادي**،2010 ص.ص: 33-35.). وهذا ما يعود إلى تشتت قدرات المرأة بين منزلها ووظيفتها فقط، دون أن يتسنى لها أن تشارك بأي دور تنموية فاعل.

ثالثاً؛ الانعكاسات التنموية لعمل المرأة خارج المنزل على أمن أسرتها تحدياتها.

إن المرأة الريفية أيقنت بأهمية دورها في ميدان العمل وما تحققه من إنتاجية تعود بالمنفعة العامة على أسرتها معيشياً واستهلاكياً ، وهذا ما ساعدها على تحقيق مشاركة إنتاجية فاعلة تعود بالمنفعة العامة للمجتمع عبر مساهمتها في زيادة النمو الاقتصادي لديه، وتحقيق الرقي الاجتماعي عبر مشاركتها الخطط الإنمائية وتدخلها في صنع القرار بطريقة أو بأخرى. ووفق لما يحققه مدخولها المالي الشهري أو السنوي يعود بالمنفعة على أفراد أسرتها في تمكين لديهم القدرة على تطوير الذات وتحقيق الاكتفاء المعيشي فيساعد في تعزيز الأمن الأسري بطريقة أو بأخرى. فدخول المرأة ميدان العمل وما فُرض عليها من التزام وظيفي يجبرها على التغييب المطول خارج منزلها، قد شكل تحدياً كبيراً أمام واجباتها المنزلية ودورها تجاه عائلتها، وتجاه مسؤولياتهم المعيشية وذلك بسبب سعيها لتأدية واجبها المهني على أكمل وجه، إلى جانب دورها الأساسي المناط بها من تحمل مسؤولية أبنائها، ومسؤولية منزلها، وواجباتها الزواجية تجاه الزوج. مما أثر في علاقاتها وسلوكياتها ومواقفها ضمن عائلتها الصغيرة الذي دفعها بأن تعيش صراع بين الدورين داخل المنزل وخارجه. وعليه نشير هنا بأبرز التحديات التي تواجه المرأة العامل أسرياً وما تتحمله من مسؤوليات مناطة بها تجاه أفراد أسرتها ومن خلال متابعتها شؤونهم، انطلاقاً من الواجبات المفروضة عليها في سبيل الحفاظ على أمن واستقرار الأسرة المسؤولة عنها.

أ) تحديات المرأة العاملة في واجباتها تجاه الأعباء المنزلية:

إن الجدول رقم 10 يُبين لنا بأن 53,3% من النساء هن مسؤولات عن أمور تنظيف المنزل السكني، بينما أشارت 21,2% بأنهن يتلقين مساعدة من قبل الزوج في تحمل أعباء التنظيف وهذا ما يؤشر بتحول خجول لانخراط الرجل في تأدية الواجبات المنزلية ومساندة زوجته العامل لما تبذله من جهد وظيفي خارج المنزل. والجدير بالذكر هنا بأن مشاركة الزوج الأعباء المنزلية من أمور النظافة تعتبر من المظاهر الجديدة التي تتمتع بها الأسرة الريفية في علاقاتها بين أفرادها. بينما أشار 20,2% منهن بأنهن يتلقين مساعدة الأبناء في تنفيذ الأعباء المنزلية ومتطلبات التنظيف المختلفة للسكن. أما 5,1% يتلقين مساندة من قبل الأهل. وعليه ننوه هنا؛ بأن تقديم الأهل الدعم للأسرة النواتية والوقوف إلى جانب المرأة ومساندتها في تحمل مسؤولياتها المنزلية والذي يُعتبر من مظاهر المجتمع العربي التقليدي، قد أخذ بالاندثار والتقلص لدى الأسرة العربية والريفية المعاصرة، وذلك بحكم النزعة الاستقلالية والفردية التي تتمتع بها أفراد الأسرة في المجتمع الحديث.

أما من ناحية إعداد الطعام وأعمال المطبخ فقد أشارت غالبية العينة ونسبتها 48,5% بأنهن يقُمن بإعداد الطعام لأفراد الأسرة بأنفسهن، ويُخصصن الوقت الليلي لإعداده حتى يكون جاهز بعد عودتهن المتأخر من الوظيفية يومياً، وهذا ما يُشكل لهن بحد ذاته تحدياً في تنظيم الوقت وتقسيم الأعمال والالتزام والانضباط من أجل التوفيق بين عملهن خارج المنزل وداخل المنزل، وكل ذلك على حساب التعب والارهاق الجسدي. بالمقابل صرحت 28,3% منهن بأنهن تتلقين مساندة الجدة في تأمين الوجبات الغذائية لأفراد أسرتهن. بينما 15,25% يتلقين الدعم من قبل خادمة، و 8,1% فقط ممن صرحن بأنهن قد يتلقين دعم الزوج في إعداد الوجبات الغذائية لأفراد الأسرة. ونستغل الفرصة هنا للتنويه بمظهر اجتماعي قد اخذ بالتنامي بشكل خجول في بيئتنا الريفية؛ ألا وهو استقدام العاملات الأجنبيات لدى الأسرْ من أجل مساندة المرأة العاملة في تحمل الأعباء المنزلية الأسرية، وتبعاتها ضمن الفضاء السكني الداخلي. فضلاً عن انتشار لمظاهر جديدة في المجتمع الريفي والمتمثلة بتزايد كبير للمطاعم الجاهزة التي تزايدت بسبب الطلب الكبير عليها من قبل المرأة العاملة والتي اعتبرته حلاً لمعاناتها تجاه واجباتها المنزلية، أو "انشاء مشروع" حرفي غذائي منزلي من قبل النساء غير العاملات في بيوتهن؛ وذلك لأجل إعداد مونة الضيعة أو تجهيز الطعام المنزلي اللبناني وبَيعه للنساء العاملات الأمر الذي خفف عن كاهلها ضغط المسؤوليات المنزلية وتأمين الطعام جاهزاً بشكل يومي.

جدول رقم: 10" توزع أفراد العينة حسب إشارتها بالأعباء المنزلية وممارسة واجبتها تجاه تحقيق أمن أسرتها"

مسؤولية تنظيف المنزل السكني لأسرتها			إشارتها بالجهة التي تساندها بإعداد الطعام لأسرتها		
	Frequency	Percent	Percent	Frequency	
بمفردك	53	53.5	28.3	28	الجدة
مساندة الزوج	21	21.2	15.2	15	الخادمة
مساندة الأبناء	20	20.2	8.1	8	الزوج
مساندة الأهل	5	5.1	48.5	48	بنفسك
Total	99	100.0	100.0	99	Total

بالمقابل مع اجراء اختبار الفرق المعنوي بين الدوام الوظيفي الأسبوعي للمرأة العامل وبين واجباتها المنزلية من حيث أعباء التنظيف فقد بلغ **Chi-Square Tests** 380. أي أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل بالفرض الصفري أي بأن ليس هناك وجود فرق معنوي ذا دالة احصائية فيما بين دوام المرأة العامل وبين أعباء التنظيف المنزلي، بحيث نجد بأن المتغيرين مستقلين.

Chi-Square Tests	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
اختبار الفرق المعنوي بين الدوام الوظيفي الأسبوعي للمرأة العاملة وبين واجباتها المنزلية من حيث أعباء التنظيف	**6.399[a]**	**6**	**.380**
لاختبار الفرق المعنوي بين دوام المرأة أو تحملها أعباء إعداد الطعام	**13.993[a]**	**6**	**.030**

بينما بالنسبة لاختبار الفرق المعنوي بين دوام المرأة وبين تحملها أعباء إعداد الطعام والطبخ لأفراد أسرتها، فقط وجدنا بأن **Chi-Square Tests بلغ** 030. أي أقل من 0.05 وبالتالي نقبل بالفرض البديل أي هناك وجود دلالة معنوية فيما بين دوام المرأة العامل وبين ممارستها الأعباء الوظيفية المنزلية من اعداد الوجبات الغذائية لأفراد أسرتها خاصة أن المرأة لا تستطيع أن تتهاون بمسؤولياتها المتعلقة بإعداد الطعام لأسرتها. وعليه فكلما خفض الدوام سنح لها بممارسة واجباتها المنزلية بمختلف أشكالها وخاصة اعداد الوجبات الغذائية، وهذا ما يفسر رغبة معظم النساء الريفيات في الالتحاق بالوظائف التعليمية كونها تحتوي نسب أعطال كثيرة.

ب) تحديات المرأة العاملة في واجباتها تجاه العلاقات الأسرية ضمن أسرتها:

تَعيش المرأة العاملة تحديات كثيرة جراء سعيها لتحقيق أمن أسرتها وتَعزيز كل ما يُحقق استقرارها واستقرار أبنائها بشكل عام. وهذا السعي الدؤوب من قبل المرأة الموظفة يجعلها في استنزاف حقيقي لقدراتها مما يجعلها تواجه تحديات ومعاناة بمختلف أشكالها سواء بعلاقاتها مع الزوج، مع أهل الزوج، مع أهلها أو مع أبنائها بخد ذاته. وعبر الجدول أدناه رقم 11.

جدول رقم:11 " توزع أفراد العينة حسب إشارتها بتحديات أدوارها المنزلية وعلاقتها بشؤون أسرتها"							
	نعم		لا		أحياناً		المجموع
إشارة أفراد العينة بوجود:	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
تدخل بتربيتها للأبناء داخل الأسرة	15	15.2	72	72.7	12	12.1	99	100.0
تعاون مع الزوج داخل الأسرِة	55	55.6	27	27.3	17	17.2	99	100.0
مشاركة الزوج القرارات الأسرِية	61	61.6	19	19.2	19	19.2	99	100.0
مشاركة الزوج المصاريف الأسرِية	80	80.8	13	13.1	6	6.1	99	100.0
مشاركة الزوج في مواجهة المشاكل الأسرِية	56	56.6	29	29.3	14	14.1	99	100.0
خضوع القرارات الأسرية للأكبر سنا	17	17.2	41	41.4	41	41.4	99	100.0

يتبين لنا بأن 72,7% يساهمن بتنشئة أبنائهن بمفردهن دون وجود لأي تدخل من أحد، وهذا ما يعود لاستقلالية السكن ضمن أسرة نواتية لدى المجتمع الريفي المعاصر.

كما صرحت 55,6 % منهن بوجود تعاون مع الزوج داخل الأسرة في تحمل الأعباء المنزلية، وهذه من الظواهر التي اجتاحت الأسرة الريفية المعاصر في ظل اعتراف الرجل بضرورة مشاركة المرأة الأعباء المنزلية، وبضرورة التعاون مع الزوجة وتخفيف حدة الاتكالية الكلية عليها في تدبير شؤون الأسرة، أو غض النظر عن أي تقصير ممكن أن تشهده أسرته. أما 61,6% منهن يتشاركن الزوج القرارات الأسرية، و80,8% ممن يتشاركن مع الزوج في تحمل المصاريف والأعباء المعيشية، و56,6% منهن يتشاركن الزوج في مواجهة المشاكل الأسرية. وكل ذلك شكلت مظاهر حديثة تواجهها الأسرة من تبدل وتحول في القيم والمعتقدات، والعلاقات بشكل عام.

أما فيما خص خضوع الفرد لقرارات الأكبر سناً نجد تقلص كبير لموقع كبار السن أسرياً واجتماعياً في المجتمع الريفي، حيث توزعت النسب عينها والمتمثلة 41,4% بين عدم الخضوع لقرارات الأكبر سناً والاستقلالية الذاتية بالقرارات الأسرية أو المجتمعية ككل، وبين أحياناً يخضعن لقرارات الأكبر سناً، بسبب إيمانهن بالمثل الشعبي الموروث " أكبر منك بيوم أعرف منك بسنة"، فيستأنسون من الخبرات الحياتية للأجيال القديمة حسب معطيات الجدول أدناه.

ج) تحديات المرأة العاملة في واجباتها تجاه أفراد أسرتها ومتابعة شؤونهم:

إن عمل المرأة خارج المنزل سبب لها بتغييب كبير عن منزلها لأكثر من 6 ساعات يومياً حسب ما قد بينه لنا جدول رقم 9 سابقاً، فإنه قد شكل لديها ذلك تحدياً كبيراً تجاه واجباتها الأسرية المتمثلة بالعناية بأفراد أسرتها ككل لاسيما العناية بطفلها، أو العناية بكبير السن. فيُشير لنا الجدول رقم 12، بأن عمل المرأة قد فرض على الزوج البقاء إلى جانب كبير السن للعناية به، بعدما كانت من مسؤولياتها وواجبات المرأة الزوجة. فيغطي خروجها اليومي من المنزل ويَبقى هو للعناية ومجالسة كبير السن إن وجد، وذلك بنسبة 34,3% من العينة. وأكثر ما يشكل عبء حقيقي على المرأة وجود مُسن مريض مُقيم لديها، وهذا ما يعتبر ضغط نفسي ينعكس سلباً في العلاقات لأجل توفير الرعاية

الطبية له، وممكن أن يؤثر على علاقاتها المهنية جراء هذا الأمر، فيَحدْ من قدراتها، ويُزعزع استقرار أسررتها ويَعيق تحقيق أمنها. وننوه هنا بأن كبير السن في المجتمع العربي ككل، واللبناني الريفي بشكل خاص يعيش تَحولات كبيرة في المركز والمكانة الاجتماعية الذي كان يتمتع بها قديماً، وذلك عبر تراجع هيبته وتحول دوره الأسري بعدما فقد دوره المحوري كرأس الهرم العائلي، وفقدان دور الاقتصادي المسؤول عن مصاريف أفراد أسرته، في ظل تنامِ للفردية، وإلتهاء أفراد الأسرة بمسؤولياتهم الشخصية والمهنية، فأصبح لكل فرد كيانه الخاص ورؤيته المستقلة. بالمقابل يَكبر تحديات المرأة العامل في حال وجود وليد حديث أو طِفل رضيع لديها، مما يُشكل عبء إضافي ومعاناة لديها. فقد أشارت معظمهن بأنه لا يوجد طفل وليد في المنزل ونسبتهن 75%، بحكم أن أولادهن قد كبرن ودخلن المدرسة مما تقلصت حجم معاناتها جراء تركها الوليد في المنزل مع خادمة ونسبتهن 11,1%، أو مع الزوج ونسبتهن 7,1%، أو مع الجدة ونسبتها 1%، أو إيداع طفلها الرضيع الحضانة ونسبتهن 5,1% حسب الإشارة من قبل أفراد العينة.

جدول رقم:12 " تحولات أسرية في العلاقات ووظائف الأسرة تجاه أفرادها"

	توزع أفراد العينة حسب إشارتها بمن يجالس كبير السن لديها ويرعى شؤونه في ظل غيابها عن المنزل		**توزع أفراد العينة حسب الجهة التي تبقى وتهتم بالأبناء**		
	Frequency	Percent	Frequency	Percent	
الزوج	34	34.3	1	1.0	الجدة
الأولاد	16	16.2	5	5.1	الحضانة
الممرضة	8	8.1	11	11.1	الخادمة
الأخوة	25	25.3	7	7.1	الزوج
لا يوجد	16	16.2	75	75.8	لا يوجد
Total	99	100.0	99	100.0	Total

بالمقابل وجدنا من خلال اختبار **Chi-Square Tests** حول إمكانية وجود دلالة معنوية بين الدوام الوظيفي الأسبوعي للمرأة العامل وبين واجباتها تجاه كبير السن، فقد جاءت قيمة الدالة الإحصائية 738. أكبر من 0.05، بالتالي نقبل بالفرض الصفري بأن ليس هناك دلالة احصائية معنوية بين دوام المرأة وبين من يهتم ويُجالس كبير السن ويراعي شؤونه. كما وجدنا بأن نتيجة اختبار المعنوية **Chi-Square Tests** فيما بين دوام المرأة الوظيفي وبين الجهة التي تساندها في الاهتمام بطفلها قد بلغت 277. أكبر من 0.05، بالتالي نقبل بالفرض الصفري بأن ليس هناك فرق معنوي ذات دالة إحصائية بين دوام المرأة وبين وجود من يساندها في العناية والاهتمام بطفلها الرضيع أو حديث الولادة كونها تعتبر هي المسؤولة عن تولي احتياجاته وتدبير شؤونها بالاستعانة بالحضانة أو عاملة أجنبية؛ وبناء على ما تقدم نقبل بالفرض الصفري وهو أن المتغيران مستقلان. رغم أن وجود طفل رضيع للمرأة العامة في المنزل مع طرف ما يساندها يُشكل تحدياً كبيراً وعبئاً لها كلما كان هذا الطرف غريب كوجود خادمة أجنبية، فتعيش

التشتت الذهني والتوتر والقلق على طفلها وفق ما يتعرض له من أشكال المعامل عن طريق وجود شخص غريب في منزلها.

Chi-Square Tests	Value	df	Asymp. Sig. (2-sided)
اختبار الفرق المعنوي بين الدوام الوظيفي الأسبوعي للمرأة العامل وبين واجباتها تجاه كبير السن	5.186[a]	8	.738
اختبار الفرق المعنوي بين دوام المرأة وبين وجود من يساندها في العناية بطفلها	9.833[a]	8	.277

رابعاً ؛ الخلاصة وأبرز التوصيات.

توصلنا عبر هذه الدراسة بأن الأسرة الريفية في لبنان تعيش تَحولات كثيرة وتبدلات في علاقات أفرادها وسلوكياتهم جراء دخول المرأة ميدان العمل تؤثر في أمنها؛ فتثبتنا من صحة **الفرضية** الأساسية "بأن دخول المرأة ميدان العمل شكل تحدياً تنموياً بالغ الأهمية على الأمن الأسري سواء من خلال تحقيق أمن معيشي واستقرار اجتماعي من ناحية، أو من خلال وجود ضغوطات وتحديات صعبة تعيشها المرأة العاملة جراء سعيها للتوفيق بين دورها المهني ودورها المنزلي من ناحية أخرى. وهذا ما يعود إلى تغير في الوظائف وأدوار المرأة عبر انخراطها في ميدان العمل، فانعكس بشكل مباشر في تبدلات بنيوية طالت الأسرة الريفية سواء في ظهور تعاون بين كل من المرأة والرجل عبر مشاركتهما الأعباء المنزلية؛ وفق ما تشهده الأسرة الريفية من تغيرات طالت تبادل في الأدوار والعلاقات السائدة بينهما ضمن أسرتهما الداخلية، وتحولات كبيرة أصابت النُسق الداخلية للمجتمع الريفي المحيط بالأسرة ككل". فأصبح الرجل يتقبل فكرة مشاركة زوجته مهام التنظيف والطبخ والتربية والعناية بالطفل الرضيع، إلى جانب مساندة الزوجة العاملة ضمن اسرتهما الصغيرة، كي تستطيع أن تحقق التوافق بين واجباتها المهنية وواجباتها المنزلية، طالما أن عملها يُشكل مورد مالي إضافي للزوج يحقق له الأمن والاستقرار الاقتصادي المعيشي". إضافة إلى تحقيق الدراسة النقاط الآتية:

1. إن دخول المرأة ميدان العمل ساهم في تحقيق الأمن الاقتصادي لأسرتها عبر مشاركتها الواجب المعيشي تجاه أفرادها، مما انعكس على تمكينها ووعيها في مشاركة تنموية فاعلة في خدمة أسرتها ومجتمعها الريفي المحلي، ومن خلال أشكال الخدمات التي توفرها لهم بفعل المدخول الشهري.
2. تعيش الأسرة الريفية تحولات عديدة تواجهها كل من المرأة والرجل في توزيع الأدوار الأسرية، فأصبحت علاقة المرأة بالرجل علاقة شراكة وتعاون في تحمل كافة المسؤوليات، وذلك من خلال تقليص مظهر العلاقة المتمثلة بخضوع الزوجة لهيمنة وسلطة المجتمع الذكوري الموروث والذي ما زال سائداً بشكل أو بآخر في المجتمع الريفي.
3. هناك علاقة بين عمل المرأة خارج منزلها وفق ما تمضيه من تغييب عن منزلها بسبب الالتزام الوظيفي وبين الدور المنزلي تجاه أفراد أسرتها فيجعلها تواجه تحديات وضغوطات صعاب في حياتها اليومية، وذلك من خلال قبولنا بالفرض البديل أي هناك وجود لعلاقة وارتباط فيما بين دوام المرأة العامل وبين ممارستها الأعباء الوظيفية المنزلية من اعداد الوجبات الغذائية لأفراد أسرتها.

4. إن المرأة العاملة تعيش تحديات سلوكية في علاقاتها من خلال سعيها للتوفيق بين أدوارها المتعددة، تنعكس على تصرفاتها مع الزوج، ولا سيما تحديات في توفير متطلباته الزواجية ورغباته الجنسية.
5. إن الأسرة الريفية تواجه تحديات جمة في تحقيق أمنها الاجتماعي وممارسة دورها كوحدة مجتمعية أساسية، خاصة فيما خص تقلص موقع كبار السن وعيشهم بعزلة ومعاناة جراء عدم وجود أنيس لهم يقيهم الوحدة والانعزال في ظل التزام المرأة بالدوام الوظيفي وغيابها عن منزلها.

وبناء على ما تقدم فإننا نقترح سلسلة **التوصيات** التالية:

1-على الرجل أن يساند زوجته ويدعمها من خلال مشاركته لها الأعباء المنزلية، والتخفيف عن كاهلها الالتزام في الواجبات الأسرية، في ظل تعاون وشراكة كلية بينهما؛ مما يتعزز أمنها الداخلي للأسرة وعدم الوصول إلى الطلاق الذي يشكل السبب الرئيسي لتفكيك بنيان الأسرة.

2-تعزيز تعاون وتكامل بين الرجل والمرأة في تنشئة دينية للأبناء مما يتعزز للأسرة الاستقرار والصلاح وعدم التشتت أو التفكك.

3-تعزيز قدرات المرأة وتمكينها في صنع القرار الذي ينعكس إيجاباً على تنمية ورقي المجتمع كشريك مساند في بناء مجتمعها المحلي الريفي والأسري.

4-تعزيز أساليب التنشئة الاجتماعية التي تتمحور حول المساواة والإنصاف بين كل من الفتاة والفتى ما يتعزز لهما الوعي والشراكة في ظل عدم هيمنة أحدهما على الآخر.

5-يتوجب تطبيق قانون يسمح للمرأة العاملة أن تأخذ إجازة سنوية مدفوعة الأجر، لأجل رعاية وليدها الرضيع على غرار ما هو سائد بمنحها دوام جزئي بنصف راتب.

6-على نظام الرعاية الاجتماعية المتمثلة بضمان الاجتماعي اللبناني تشريع قانون يسمح للمرأة العاملة أن تضمن زوجها بأطر الحماية أسوة بنظام التعاونية، والذي يُعزز الأمن الأسري.

7-على نُظم الحماية الاجتماعية تشريع قانون يلحظ تخصيص نفقة حضانة للجدات اللواتي يحتضِن أبناء الأمهات العاملات.

8-على نظام الحماية اللبناني إقرار قانون صندوق الشيخوخة الذي يعزز للأسرة اللبنانية أمنها المعيشي ويكفل لها الحفاظ على دورها الريادي في دعم المُسن بشيخوخته وعدم التخلي عنه في الكبر.

9-على قانون الأجور أن يلحظ زيادة بمخصصات نفقة العائلية المحددة عن كل من الزوجاة والأبناء بما يتوازى مع تعديلات سلسلة الرتب والروات التي أقرت منذ مطلع هذا العام الجاري، والذي يكفل للأسرة دعم تماسكها واستقرارها المعيشي.

10-زيادة في المنح التعليمية للموظف الذي يتوازى مع الأقساط المدرسية الباهظة؛ والذي يساعد في دعم أمن الأسرة ويعزز استقرارها وتماسكها.

لائحة المصادر والمراجع

1."**الأسرة في الإسلام**"، بلقاسم شتوان، بحث علمي محكم وارد في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 18، العدد 1، ص.ص. 217-235، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 2-6-2018، ص:235. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25089

2."**الأسرة وعوامل نجاحها**"، نبيل حليلو، بحث مشارك في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، في يومي 9 و10 أفريل 2013. بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 30-5-2018 https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2098/1/22.pdf

3."**الأسرة وعوامل نجاحها**"، نبيل حليلو، بحث مشارك في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، في يومي 9 و10 أفريل 2013. بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 30-5-2018، ص:4. https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2098/1/22.pdf

4."**الأسرة المعولمة بين الإشكاليات والتحديات**"، محمد عبد الهادي ومحمد مولاي، مقال علمي محكم وارد في مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 1، العدد 8، ص.ص. 2-14، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3-6-2018، ص:2. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36865

5." **إسهام الأسرة التربوية في تفوق الأبناء دراسيا** "، سميرة ونجن، دراسة ميدانية على عينة من أسر متفوقي إكماليات مدينة بسكرة، أعدت لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف إ.د. زمام نور الدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم العلوم الاجتماعية–العام الدراسي 2016-2017. بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 29-أيار 2018. http://thesis.univ-biskra.dz/2870/1/Th%C3%A8se_59_2017.pdf

6."**اعرف لبنان**"، عفيف مرهج، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، الجزء الثاني، ط3، 1985.

7."**أمن الأسرة في الإسلام، التحديات وأساليب المواجهة**"، نبيل السمالوطي، أستاذ علم الاجتماع – جامعة الأزهر، دراسة بحثية، بصيغة (WORD)، تم استرجاعه في 2-6-2018، ص:2. https://web2.aabu.edu.jo/ShariaConfreance/doc/6-1.doc

8." **أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع** "، جورج قرم، مداخلة بحثية مقدمة إلى المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية – شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية– ضمن مؤتمر بعنوان تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت في 6 كانون الثاني يناير 2011، بصيغة (PDF)، ص:3. http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=annd_jan_2011.pdf

9." **تكيف الأسرة الريفية في الوسط الحضري**"، محمد بومدين دحماني، دراسة ميدانية بدينة الجلفة محكمة منشورة في مجلة الأسرة والمجتمع المجلد 1 العدد 9، ص.ص. 2-11، جامعة زيان عاشور–الجلفة، منشور التكترونياً بصيغة (pdf) تم استرجاعه 2-6-2018، ص:3. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36846

10."**الخدمة الاجتماعية والآمن الإنساني**"، عياد حسين محمد علي، مركز تطوير الملاكات، مقال علمي إلكتروني محكم، نُشر عام 2010، تم الاطلاع عليه يوم الخميس 31-5-2018، اص:3. https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=28321

11." **درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس**"، حسن تيم وابتهاج محمد النادي، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان العملية التربوية في القرن الحادي والعشرين-واقع وتحديات، 2010، بصيغة (PDF)، تم استرجاعه في يوم الأربعاء-6-حزيران -2018، ص:5.
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/drj-mshm-lmr-lflstyny-fy-ltnmy-mn-wjh-nzr-tlb-ldrst-lly-fy-jm-lnjh-lwtny-bn.pdf

12."**دور المرأة في الأسرة الخليجية مملكة البحرين نموذجاً** "، د. دنيا أحمد، مديرة مركز شكاوى المرأة في المجلس الأعلى للمرأة، ندوة بعنوان تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا، 10-11 فبراير 2011، بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 29-أيار 2018.
https://www.scw.bh/a2011.docx.pdf

13."**سيكولوجية المرأة العاملة**"، كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط.، 1984، ص: 110.

14."**عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية**"، د. نادية فرحات، مقال علمي محكم منشور في دورية الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية الإلكترونية، العدد 8-2012، بصيغة (PDF)، تم الاطلاع عليه يوم الخميس 31 -5-2018، ص.ص.: 126-134.
http://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_08_2012/article_14.PDF

15." **في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية**"، دحماني سليمان، مقال علمي محكم وارد في دورية دراسات اجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص.ص. 27-40، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3-6-2018، ص:31.

16.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44274

17." **القيم الاجتماعية داخل المجتمع الريفي في نسق الضبط الاجتماعي**"، نشادي عبد القادر، جامعة الجزائر 2، مقال علمي محكم بصيغة (PDF)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 3، أيلول 2016، الصفحة: 263-281، تم استرجاعه بتاريخ 2-6-2018، ص.ص: 266-265.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44347

18." **محددات حجم ونوع الأسرة المعيشية الجزائرية من خلال مسح صحة الأسرة والطفل 2002**"، راشدي خضرة، مقال علمي محكم، وارد في مجلة الحوار الثقافي، المجلد 2، العدد 1، ص.ص. 8-94، منشور التكترونياً بصيغة (pdf) تم استرجاعه 2-6-2018، ص:87. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10600

19. **المرأة العاملة بين الفضاء المنزلي والفضاء الخارجي**"، يوسف حديد وبراهمة نصيرة، مقال علمي محكم وارد في مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 11، جوان 2005، ص.ص.195-214، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3-6-2018، ص:201.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28680

20." **المرأة العاملة والعلاقات الأسرية**"، أ.د. إيمان محاميد، و أ.د. سليمة بوطوطن، بحث مشترك مقدم لملتقى وطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة الأسرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، في يومي 9 و10 أفريل 2013. بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 29-أيار 2018.
https://bu.univ-ouargla.dz/production%20scientifique/national/2013/4.pdf

21." **مشكلات تبوء المرأة للموقع القيادي**" من وجهة نظر القيادات النسائية (التجربة العراقية)، د. أنعام عبد اللطيف الشهابي، ود. موفق حديد محمد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان الأردن، دراسة واردة إلكترونياً بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 29-أيار 2018.

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006115.pdf

22.**معجم المعاني الجامع الإلكتروني**، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

[1] "**الخدمة الاجتماعية والآمن الإنساني**"، عياد حسين محمد علي، مركز تطوير الملاكات، مقال علمي إلكتروني محكم، نُشر عام 2010، تم استرجاعه بتاريخ 31-5-2018، اص:3.
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=28321

[2] "**الأسرة وعوامل نجاحها**"، نبيل حليلو، بحث مشارك في الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، في يومي 9 و10 أفريل 2013. بصيغة (PDF)، استرجاعه بتاريخ 30-5-2018، ص: 4.https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/2098/1/22.pdf

[3] **معجم المعاني الجامع الإلكتروني**، تم استرجاعه بتاريخ 1-6-2018، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

[4] " **أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والإبداع** "، جورج قرم، مداخلة بحثية مقدمة إلى المنتدى الإقليمي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في ظل الأزمات العالمية – شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية-ضمن مؤتمر بعنوان تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت في 6 كانون الثاني يناير 2011، بصيغة (PDF)، تم استرجاعه بتاريخ 2-6-2018، ص:3
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=annd_jan_2011.pdf

[5] "**سيكولوجية المرأة العاملة**"، كاميليا إبراهيم عبد الفتاح، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د.ط.، 1984، ص: 110.

[6] " **القيم الاجتماعية داخل المجتمع الريفي في نسق الضبط الاجتماعي**"، نشادي عبد القادر، جامعة الجزائر 2، مقال علمي محكم بصيغة (PDF)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 3، أيلول 2016، الصفحة: 263-281، تم استرجاعه بتاريخ 2-6-2018، ص.ص: 265-266.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44347

[7] "**دور المرأة في الأسرة الخليجية مملكة البحرين نموذجاً** "، د. دنيا أحمد، مديرة مركز شكاوى المرأة في المجلس الأعلى للمرأة، ندوة بعنوان تعزيز العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية كوريا، 10-11 فبراير 2011، بصيغة (PDF) تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 29-أيار 2018. https://www.scw.bh/a2011.docx.pdf

[8] "**أمن الأسرة في الإسلام، التحديات وأساليب المواجهة**"، نبيل السمالوطي، أستاذ علم الاجتماع – جامعة الأزهر، كتاب إلكتروني، د.ط.، د.ت.، بصيغة (WORD)، تم استرجاعه في 2-6-2018، ص:2.
https://web2.aabu.edu.jo/ShariaConfreance/doc/6-1.doc

[9] **أمن الأسرة في الإسلام، التحديات وأساليب المواجهة**"، نبيل السمالوطي، مرجع سبق ذكره، ص:8.

[10] " **محددات حجم ونوع الأسرة المعيشية الجزائرية من خلال مسح صحة الأسرة والطفل 2002**"، راشدي خضرة، مقال علمي محكم، وارد في مجلة الحوار الثقافي، المجلد 2، العدد 1، ص.ص. 8-94، منشور التكترونياً بصيغة (pdf) تم استرجاعه 2-6-2018، ص:87.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10600

[11] " **تكيف الأسرة الريفية في الوسط الحضري**"، محمد بومدين دحماني، دراسة ميدانية بدينة الجلفة محكمة منشورة في مجلة الأسرة والمجتمع المجلد 1 العدد 9، ص.ص. 2-11، جامعة زيان عاشور-الجلفة، منشور التكترونياً بصيغة (pdf) تم استرجاعه 2-6-2018، ص:3.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36846

[12] "**الأسرة في الإسلام**"، بلقاسم شتوان، بحث علمي محكم وارد في مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 18، العدد1، ص.ص. 217-235، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 2-6-2018، ص:235.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/25089

[13] " **في إشكالية نمط الأسرة الجزائرية**"، دحماني سليمان، مقال علمي محكم وارد في دورية دراسات اجتماعية، المجلد 4، العدد 1، ص.ص.

والعشرين–واقع وتحديات، 2010، بصيغة (PDF)، تم استرجاعه في يوم الأربعاء–6– حزيران –2018، ص:5.
https://scholar.najah.edu/sites/default/files/conference-paper/drj-mshm-lmr-lflstyny-fy-ltnmy-mn-wjh-nzr-tlb-ldrst-lly-fy-jm-lnjh-lwtny-bn.pdf

[17] "**اعرف لبنان**"، عفيف مرهج، موسوعة المدن والقرى اللبنانية، الجزء الثاني، ط3، 1985، ص.ص: 34–25.

[18] "**دور المرأة في الأسرة الخليجية مملكة البحرين نموذجاً** "، د. دنيا أحمد، مرجع سبق ذكره، ص:7.

[19]"**المرأة العاملة والعلاقات الأسرية**"، أ.د. إيمان محاميد، و أ.د. سليمة بوطوطن، مرجع سبق ذكره، ص:11.

[20] **درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس**"، حسن تيم وابتهاج محمد النادي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 33–35.

40–27، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3–6–2018، ص:31.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/44274

[14] " **الأسرة المعولمة بين الإشكاليات والتحديات**"، محمد عبد الهادي ومحمد مولاي، مقال علمي محكم وارد في مجلة الأسرة والمجتمع، المجلد 1، العدد 8، ص.ص. 2–14، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3–6–2018، ص:2.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/36865

[15]"**المرأة العاملة بين الفضاء المنزلي والفضاء الخارجي**"، يوسف حديد وبراهمة نصيرة، مقال علمي محكم وارد في مجلة حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 8، العدد 11، جوان 2005، ص.ص.195–214، وارد الكترونياً بصيغة (pdf)، تم استرجاعه في 3–6–2018، ص:201. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28680

[16] " **درجة مساهمة المرأة الفلسطينية في التنمية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس**"، حسن تيم وابتهاج محمد النادي، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان العملية التربوية في القرن الحادي